

نحو انتخابات نيابية دامجة في العام ٢٠١٣

شكل اعتماد الشراكة بين "الاتحاد المقعدين اللبنانيين" والجمعيات الشريكة من جهة، ووزارة الداخلية والبلديات من جهة أخرى منذ العام ٢٠٠٨ نقلة نوعية في العمل المدني في لبنان، وذلك في تجربة مثمرة في رسم السياسات والمساهمة الفعالة من أصحاب القضية لتطويرها وتطبيقها. وأنتجت السنوات الثلاث الأخيرة إعداد وإصدار المرسوم التطبيقي المتعلق بالبيئة الهندسية الدامجة (القسم الرابع من القانون ٢٠٠٠/٢٢٠)، وتسهيل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين (القانون ٢٠٠٨/٢٥).

واستكملت تلك الخطوة بالبدء بتطبيق ذلك المرسوم على الأرض من جهة "الداخلية" ومتابعة يومية من قبل الوزير زياد بارود والمديرية العامة في الداخلية، ضمن الظروف الموضوعية الموجودة، في الانتخابات النيابية في العام الماضي، وفي الانتخابات البلدية السابقة. ومن نافلة القول إن اعتماد الشراكة من قبل الوزارات المعنية مع أصحاب القضية أنفسهم يوصل دائماً إلى النتائج المرجوة، ويسهل عمل الوزارات، بالإضافة إلى أن كل فئة تمثل نفسها وتقوم بدورها لتكتمل بذلك الدوائر موصلة إلى أفضل النتائج.

وأتى إنشاء "لجنة متابعة المرسوم التطبيقي ٤٤١٢"، التي ينص عليها في القسم الأخير منه، وانعقادها ممثلة كافة الجهات المعنية بتطبيقه وصولاً إلى عملية اقتراح دامجة للإعاقات الحركية، والذهنية، والبصرية، والسمعية، في أن، ليضع عملية التنفيذ على نار حامية، لاتباع السكة الصحيحة، وذلك يعتبر من المنجزات التي لم تكتب لغير الوزير بارود على رأس وزارة الداخلية والبلديات، منذ صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، أي قبل عقد من الزمن.

وقد شارك الاتحاد بفعالية في تلك اللجنة، مثلاً طموحات حركة الإعاقة في لبنان، عبر النقاش والطرورات التي من شأنها أن تطلق عملية التطبيق مع الانتخابات النيابية المقبلة في العام ٢٠١٣. ولعل أهم ما شدد عليه الاتحاد من مطالب تعلق بتحديث دليل الانتخابات عبر ادخال تعريفات الإعاقة، تحديث المصطلحات، توعية عن التجهيز الهندسي، توعية حول الحقوق السياسية والمعايير الدامجة. وطرح أماكن بديلة كمراكز اقتراح خالية من العوائق، عبر رصد الأماكن المجهزة في لبنان بالتعاون مع البلديات والمخاتير في كل المناطق، رصد التوزيع الديموغرافي للأشخاص المعوقين في لبنان بشكل دوري، بهدف معرفة الأماكن التي يتواجد فيها العدد الأكبر منهم، ومعرفة حجم المساعدة التي يجب توفيرها مسبقاً، والمساعدة على تأمين المراكز المجهزة.

بالإضافة إلى ذلك، ركز الاتحاد على ضرورة إنشاء نموذج مجهز مشابه لغرفة الاقتراح تتوفر فيه التجهيزات للإعاقات كافة ولكبار السن (للافادة منه تدريباً وتوعوياً)، واعتماد صندوق بريدي خاص في مبنى وزارة الداخلية، بهدف تلقي طلبات المساعدة وشكاوى الأشخاص المعوقين.

كما ينبغي العمل على تنمية القدرات (مفاهيم، تعريف الإعاقة، معايير دامجة وغيرها) عبر تنفيذ عدد كبير من ورش العمل التي تستهدف فئات مختلفة، على أن يبدأ تنفيذها مع مطلع العام المقبل. على أن تستهدف تلك الورش البلديات، والمحافظات، والقائمقاميات، ومراقبي المجتمع المدني، والإعلام المحلي، وقوى الأمن. بالإضافة إلى تنظيم مشترك لحملة إعلامية تهدف إلى توعية الرأي العام حول احترام حقوق الأشخاص المعوقين، وتوعية الأشخاص المعوقين أنفسهم حول حقوقهم.

وبرافق ذلك تطوير آلية إدارية للعملية الانتخابية بناءً على تجربة الانتخابات البلدية، وعقد جلسات للتخطيط الاستراتيجي لوضع الخطة المطلوبة، وتحديد آلية العمل وتوزيع الأدوار بين الوزارة والمجتمع المدني المحلي، قبل وأثناء وبعد الانتخابات المقبلة. ويساهم الاتحاد، عند البدء بتنفيذ تلك المقترحات، بالعمل على التدريب لتنمية القدرات لكل الفئات المستهدفة، وتأمين المواد المحدثّة لدليل الانتخابات، والتدريب على كيفية مسح المراكز مع إدراج المعايير الهندسية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية.

ويسعى الاتحاد عبر التعاون مع كافة الجهات المعنية بتطبيق المرسوم، إلى تأمين الظروف الملائحة للوصول إلى انتخابات برلمانية دامجة للأشخاص المعوقين كافة. ولا يخفى أن دون ذلك تحديات كبيرة تنتظر مختلف الأطراف المعنية وصولاً إلى ذلك اليوم من العام ٢٠١٣.



صورة الغلاف: م.ع.م.

١	افتتاحية
٢	فهرس
	تحقيق
٣	مشوار ناخب ٢٠١٠
٤	الناخبون المعوقون يمارسون حقهم
٦	مرشحون معوقون حملوا إلى أقلام اقتراحهم
	حقي ٢٠١٠
٨	إطلاق "حقي - ٢٠١٠"
٩	خلاصة تقارير المراقبين - لبنان
١٢	تقارير مراقبي حقي في جبل لبنان
١٦	تقارير مراقبي حقي في بيروت
٢٠	ندوة الأحزاب اللبنانية
٢٢	ندوة الإعلام
٢٤	تقارير مراقبي حقي في البقاع
٢٨	تقارير مراقبي حقي في الجنوب
٣٢	نتائج المقارنة بين المحافظات
٣٥	حقي ٢٠٠٥ - ٢٠١٠
٤٠	كلمة أخيرة



العدد الحادي والعشرون - ك / ١ / ديسمبر ٢٠١٠

ليست حرقاً للعراق وحسب

والأرو

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

إشراف: حسين أيوب

مدير التحرير: عماد الدين رائف

ساهم في إعداد التقرير: عصام سحراني

التقارير الميدانية:

رسمية الهندي

جهاز إسماعيل

محمد الخطيب

مروان البسط

أمن مروة

حسام الدنف

سمر الطفيلي

ياسر العمار

علي بدرا

تصميم وإخراج: فؤاد المقداد

طبع العدد بدعم من:



العنوان

بيروت - وطني المصيطبة - جَاه السفارة الروسية

بناية الرفاعي الطابق الأول

هاتف: ٠١/٣٠٧٣٦٥ - فاكس: ٠١/٣٠٧٣٦٥

ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان

www.lphu.org

E-mail: waw@lphu.com

فروع اتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، النبطية، برالاس، بعلبك

مشغرة، صور، جبيل، صيدا، طرابلس



مشوار ناخب ٢٠١٠

لا يختلف المشهد كثيراً بين ناخب معوق وآخر، وإن اختلف نوع الإعاقة من حركية أو سمعية أو بصرية أو ذهنية. ولم يختلف كذلك منذ الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٥ إلى اليوم. فمشواره الذي يبدأ من لحظة تركه عتبة منزله وصولاً إلى باب مركز الاقتراع كافٍ ليشعره بعدم احترام التنوع في المجتمع. فكيف إن كان سيتخطى كافة العوائق (المجتمعية، الهندسية، التواصل، المعلومات) وصولاً إلى صندوق الاقتراع؟



يترك الناخب المعوق حركياً كراسيه المدولب في باحة مركز الاقتراع عادة، لغياب التجهيز الهندسي المطلوب من جهة، ولعدم التزام الجهات المنظمة للعملية الانتخابية بتوصيات المجتمع المدني باعتماد غرف الطوابق الأرضية كأقلام اقتراع، ما يلزمه طلب المساعدة من قوى الأمن حيناً ومندوبي المرشحين أحياناً للوصول إلى الطوابق العليا من أبنية يخلو معظمها من مصعد كهربائي، أو لا يتم تشغيله في حال وجوده في أحيان كثيرة. ولا يكمل كثيرون مشوار اقتراعهم عند تلك العقبة فيرجعون أدراجهم.

يتحمل الناخب المعوق الذي طلب مساعدة مندوبي المرشحين للوصول إلى قلمه الانتخابي ألماً جسدية ناجمة عن عدم خبرة المندوبين في حمله بشكل صحيح، لعدم درايتهم بذلك من جهة، وللسرعة المطلوبة في الحصول على صوت إضافي لصالحهم من جهة أخرى. ويعبر كثيرون من الناخبين المعوقين عن انزعاج كبير من طريقة الحمل ومن مأساة الدرج المتكررة معهم في كل مرة. ففي طريقه على الدرج إلى قلم الاقتراع تعترضه عوائق قد تكون بشرية أحياناً، كوقوف أحدهم على الدرج، أو نزول آخرين في الوقت نفسه.

بعد انتظار دوره للدخول إلى القلم الذي قد يستمر لدقائق طويلة محمولا، ما قد يضطر حامله إلى التبديل أو الاستناد إلى الجدران بوضعيات خاطئة، يدخل الناخب المعوق إلى قلمه حاملاً بطاقة هويته ليتثبت رئيس القلم من إدرجه على لوائح الشطب لديه. وهناك تعتمد عملية اقتراع الناخب المعوق على مدي دراية رئيس القلم ومساعديه باحترام استقلاليتهم وحقوقهم في أن معاً. وأثناء انتظاره، قد يتعرض للاستهزاء به أو لسماع عبارات الشفقة والعطف عليه، وكأنه مواطن من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى تقديم دوره كي لا ينتظر حاملوه أكثر.

يلجأ كثيرون من رؤساء الأقسام إلى اختزال عملية اقتراع الناخب المعوق، فلا يطلبون منه التوجه إلى المعزل حيث ينبغي عليه أن يختار مرشحيه وفق القانون، بل قد يطلبون منه أن يضع ورقته الانتخابية في الظرف أمامهم، أو يتركوه له حرية خيار ما إذا كان يريد التوجه إلى المعزل أم لا. ويظن كثيرون من رؤساء الأقسام أنهم بذلك يسهلون عملية اقتراع الناخب المعوق للأسف، ويجري الناخب "اقتراعه السري" على مرأى من مندوبي المرشحين في انتهاك فاضح لحقه كناخب.

يحمل الناخب المعوق من جديد لإبلاغ الظرف في صندوق الاقتراع، أو يحمل صندوق الاقتراع إلى مستوى أدنى من مستوى الطاولة المخصصة له إن وصل الناخب المعوق على كراسيه المتحرك ليتمكن من إبلاغ الظرف. وأحياناً يأخذ رئيس القلم الظرف من يد الناخب المعوق ويولج بنفسه في الصندوق... وكل تلك الحالات تدخل في قائمة الانتهاكات. لكن الانتهاك الأوضح، الذي يتعرض له الناخب المعوق، يتمثل بتركه أمام قلم اقتراعه من قبل مندوبي المرشحين في بعض الأحيان بعد حصولهم على صوته... ومسلسل الانتهاكات مستمر من انتخابات إلى أخرى.



(علي علوش)

عوائق الانتخابات البلدية بقيت على حالها النيابي رغم تعاميم وزارة الداخلية الناخبون المعوقون يمارسون حقهم الديمقراطي... المنتهك

ترصد الكاميرا رحلة أحد الناخبين المعوقين وهو يتوجه إلى صندوق اقتراع دعاه إليه نظام بلده الديمقراطي. تشبه رحلته، إلى حد بعيد، مغامرة داخل إحدى الألعاب الإلكترونية حين تواجهه عقبات عديدة في كل مرحلة تمنعه عن الوصول إلى هدفه. فمن أولى اللقطات حين أنزلته السيارة مع كرسيه بعيداً عن المدخل، إلى تلقف مندوبي إحدى اللوائح له أمام حافة المركز الأولي، إلى استعانتهم بهم للوصول إلى الصندوق في الطابق الثاني يحملونه كيفما اتفق على الدرج الطويل ليوصلوه إلى الغرفة بازدهامها البشري والتجهيزي، والتي لا تفسح مجالاً له للوصول إلى الصندوق المنشود إلا باستعمال أحد أزرار "السحر" في اللعبة، أي جلب الصندوق إليه للاقتراع بخصوصية غير موجودة أبداً، لا منتهكة فحسب. ذلك مشهد ديمقراطي لبناني كامل!



جاءت انتخابات ٢٠١٠ البلدية والاختيارية بعد انتخابات ٢٠٠٩ النيابية في لبنان، والإنتهاكات باقية على حالها. كأنها جزء رئيسي لا يمكن المسّ به في عمليات انتخابية تحض المواطنين على ممارسة الحقوق بازدواجية واضحة تجاه مارسي تلك الحقوق من الأشخاص المعوقين.

فبين دوائر بيروت والبقاع والجنوب وجبل لبنان والشمال لم يتغير المشهد بالنسبة لآلاف الناخبين من الأشخاص المعوقين الذين توافدوا إلى أقلام الاقتراع لممارسة حقهم الديمقراطي، فجّدوا واجتهدوا بمختلف انتماءاتهم السياسية عليهم يصلون إلى الصناديق. تمكنت أقلية منهم من العبور بسلام، أما أكثرهم فقد توزعت بين من لم يتمكن نهائياً من الاقتراع بسبب غياب التجهيز الهندسي، وبين من طلب المساعدة للوصول إلى صندوق ديمقراطي دونه ما دونه من أدراج طويلة لا مصاعد لها أو مصاعد لا تُل على بركات التشغيل للناخبين، وغرف ضيقة لا تسمح للكرسي بالتحرك ومعازل مفقودة، ودونه ما دونه من إنهاك وانتهاك يستخفان بالمواطن وحقوقه. وفي حين اختار آخرون سبيل المقاطعة احتجاجاً، واجه من واجه من بينهم معاملة سيئة من قبل المنظمين من موظفين وقوى أمنية، وصلت في بعض الأحيان إلى حد السخرية.

سخرية من مواطنين لبنانيين كفلت القوانين لهم ممارسة حقهم الانتخابي نظرياً، فواجهوا ميدانياً بمنع هذا الحق عنهم. يأتي هذا في ظل تعاون "حملة حقّي" مع وزارة الداخلية والبلديات خاصة منذ مرحلتها الثالثة في انتخابات العام الماضي النيابية، وقد أثمر تعاونهما صدور تعاميم عن الوزارة تطلب من المراكز الانتخابية توفير التسهيلات اللازمة لاقتراع الأشخاص المعوقين. وعلى الرغم من تلك التعاميم فقد كان تسهيل الاقتراع للأشخاص المعوقين شبه خيالي على امتداد الدوائر الانتخابية حين وصلت إلى رؤساء الأقلام فحسب ولم تمتد إلى الموظفين والقوى الأمنية في الأقلام في ظل عدم لصقها على الداخل لتعرف المواطنين على حقوقهم والمنظمين على واجباتهم.

دارت الدوائر

القصة نفسها تكررت مراراً في كل يوم انتخابي وعلى امتداد الدوائر حيث رصدت على يد فرق "حملة



القانون

دعا وزير الداخلية والبلديات الهيئات الناجبة إلى انتخاب المجالس البلدية والاختيارية في ٣٠ آذار ٢٠١٠. استناداً إلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٩٧٧/١١٨ المعدل بالقانون ١٩٩٧/٦٦٥، ربطاً بتطبيق قانون الانتخابات النيابية الساري الإجراء، كما نصت المادة ١٦ منه، أي القانون ٢٠٠٨/٢٥ المعدل بموجب القانون ٢٠٠٨/٥٩.

وجرت الانتخابات على مراحل، فبدأت في محافظة جبل لبنان في ٢ أيار، وفي بيروت والبقياع وبعليك الهرمل في ٩ أيار، ثم في الجنوب والنبطية في ٢٣ منه، لتكون مرحلتها النهائية مع محافظتي عكار ولبنان الشمالي في ٣٠ أيار.



(علي علوش)

كانت نادرة خاصة مع قلة المراكز المجهزة تجهيزاً كاملاً على امتداد الوطن.

والحالة أكثر مأساوية بكثير في بعلبك مثلاً، وتحديدًا في المدرسة الرسمية الجديدة فيها، حيث كانت فتاة عشرينية، لديها تصلب لويحي، تم تركها عند حائط المدرسة بعدما حملها بعض الشبان إلى القلم وأعادوها دون أن يبالوا بأذى جسدي ونفسي تسببوا فيه لها فآلمهم دائماً وأبداً هو الصوت مهما كانت الانتهاكات بحق الناخبين، واكتملت الصورة في ثانوية كامد اللوز الرسمية على الرغم من وجود مساعدة، لكنها في النهاية مساعدة غير متخصصة أبداً، وهذا الأمر انعكس على حالة عجوز معوق، سحبه مندوبو إحدى اللوائح من يديه ورجليه للوصول تدافعا وسط الزحام إلى صندوق الاقتراع وهو شبه غائب عن الوعي، ما دفع أحد رجال قوى الأمن الداخلي للقول بعدما أشاح ببصره بعيداً كمن تأثر بالمشهد: "يا زله ليش حاملينو مثل كيس البطاطا!؟".

تلك كانت مشاهدات من أجواء اقتراع بعض الأشخاص المعوقين في انتخابات ٢٠١٠ البلدية والإختيارية، مشاهدات لانتهاكات عديدة ومختلفة في التنظيم والتجهيز الهندسي وكيفية التعامل مع الناخبين المعوقين. مشاهدات تعكس نماذج قليلة من انتهاكات عديدة وكثيرة تم رصدها في كل مركز انتخابي تواجد فيه مندوبو "حملة حقي" خلال الدورة الانتخابية.

إنتخابات بلدية واختيارية أخذت وقتها الكامل في توزيعها على أكثر من نهار يعكس النيابية الأخيرة، فلم تستغل ذلك على صعيد التخفيف - بأضعف الإيمان - من الانتهاكات. انتخابات جاءت بعد عام واحد من انتخابات نيابية شهدت ما شهدته من انتهاكات بحق ناخبين معوقين. وانتخابات تأتي بعد عام من غياب أي حجة للوزارات المعنية والبلديات في تجهيز المراكز الانتخابية بعد كل ما قد كان في العام ٢٠٠٩. لكن العادة درجت على أن يتم ترك الأمور على حالها وعدم الاستفادة من أي تجارب سابقة، لتتراكم عاما بعد عام وخارِب مواطنين لبنانيين في حقوقهم الديمقراطية الصريحة رغما عن أي قانون ومرسوم وتعميم.

حقي" مراقبين ومصوريين ومتطوعين. الفرق التي لم تسلم بدورها - إلا في بعض المراكز - من انتهاكات عديدة ارتكبت بحقها خاصة من جانب قوى الأمن المولجة بتأمين العملية الديمقراطية.

أما المشهد الانتخابي بالنسبة للأشخاص المعوقين فتلخصه عدة حوادث وقعت لهم وصرحوا بها بعد وصولهم. هذا كان حال ندى السلطان التي رفضت أن يتم حملها إلى قلم اقتراعها في الدور الثالث لثانوية عدلون الرسمية، فأمضت أكثر من ساعة وهي تحاول الوصول، دون أن تغفل عن التقاط صور بكاميرا هاتفها الخلوي تليداً لذكرى النضال من أجل الحق الانتخابي. أما محمد قميحة بكريسيه المدولب من قرية كفر صير فقد رفض المساعدة ورفض الانتخاب بأكمله في مركز غير مجهز لاستقباله. حال محمد كحال أحمد في الثانوية العامة في بيروت الذي فضل الانسحاب بعدما رفض المنظمون تشغيل المصعد للوصول إلى قلم الاقتراع. والحال نفسه كان في ثانوية فخر الدين القريبة حيث حمل من شارك من الناخبين المعوقين إلى الطابق الثالث.

ومع حالة مختلفة في صيدا حيث حاولت ناخبة كفيفة الاقتراع بمساعدة شقيقته، ما دفع بأحد المندوبين إلى الاعتراض بلهجة قاسية ما أثر سلباً عليها. أما أحد الأشخاص المعوقين ذهنياً (تثلث صبغية ٢١) فقد تلقى الإهانات والزجر، وطرده مندوب أحد المرشحين الذي اعتبر نفسه على يقين أن "مثل هذا الشخص غير مسموح له بالإقتراع".

ومن سدّ مداخل الأشخاص المعوقين، إلى إيقافهم في طوابير طويلة، إلى اقتراع إذا تم فهو خارج المعزل أو بواسطة أشخاص آخرين نتابع المشهد الانتخابي المأساوي، والغريب أحياناً، من كفر صير أيضاً مع خليل الذي تم حمله على كرسي بلاستيكي إلى القلم، وبسبب المساجة الضيقة للباب لم يتمكنوا من إدخاله ما اضطروهم لرفعه مجدداً وإدخال الكرسي، ومن ثم إدخال خليل الذي تحول معهم إلى ما يشبه أكياس سندويشات وصلتهم عند الغداء.

في بعض الأماكن كانت الحالة مثالية بالنسبة لإقتراع الأشخاص المعوقين، على الأقل في ما خبروه بأنفسهم، كحال أحد الشبان من الأشخاص المعوقين في صيدا الذي أكد بعد إتمامه للعملية الانتخابية أن لا انتهاكا هنا يستحق الرصد فالمركز مجهز. لكن مثل هذه الحالة

مرشحون معوقون حملوا إلى أقلام اقتراحهم .. كما حملوا لتقديم طلبات ترشيحهم

لم تتبن "حملة حقّي" أي مرشح إلى مقعد بلدي أو اختياري خلال انتخابات ٢٠١٠، لكنها دعمت كافة المرشحين المعوقين مزيلة العقبات الإدارية واللوجستية من طريقهم. ومؤكدة على حقهم بالترشح كغيرهم من المواطنين اللبنانيين. إلا أن النظرة المسبقة التي ما تزال متحكمة بالمجتمع المحلي من جهة، وغياب التجهيز الهندسي كان لهما اليد الطولى في عرقلة حركة المرشح المعوق.

ولو



لها. "ففي الحياة يتعرض الواحد منا لعوائق كثيرة مع إعاقته الجسدية. إلا أن الإنسان بعمله الفكري وحركته الاجتماعية يمكنه أن يحقق الكثير وتخطي الصعاب". لم يتلق أي إشارات سلبية على ترشحه. لكن قيل عنه أنه "مشاكس". يضيف: "إذا كان الدفاع عن قضايا الناس مشاكسة فهذا وسام أضعه على صدري".

لم ينظر قانون الانتخابات ٢٠٠٨/٢٥ ومرسومه التطبيقي ٢٠٠٩/٢٢١٤ إلى الأشخاص المعوقين سوى كناخبين مقترعين.

في حملي على الأدراج. ترشح أحمد "خدمة الناس. وأنا بطبيعتي أحب العمل في الشأن العام منذ أيام الحركة الطلابية. ثم تعرضت لحادث عام ١٩٨٠. وها أنا على الكرسي المتحرك". عن الحقوق يقول: "تنقسم أولوياتي بين العمل النقابي والعمل على حقوق الأشخاص المعوقين. ورغم نوايا وزير الداخلية زياد بارود الحسنة. لم ينل الأشخاص المعوقون سوى الوعود. ولا تقتصر حركة المطالب على الاقتراع بل تمس كافة جوانب الحياة". لا ينفي أحمد صعوبات كبير تعرض

أحمد العُربي، مرشح إلى عضوية المجلس البلدي في مدينة صيدا. لم يتحرك بسهولة ليدلي بصوته في قلم اقتراع على الطابق الثاني في "ثانوية البنات" في المدينة. كان على كرسيه المتحرك في مبنى خال من التجهيزات الهندسية التي يفترض أن تحترم حاجاته كشخص معوق. يقول: "تقدمت بطلب ترشيحي في سراي صيدا. ولم يخل الأمر من عوائق بالرغم من تشغيل المصعد. إذ تمت مساعدتي هناك. وتحضيرا لاقتراعي الأحد طلبت من بعض الشبان مساعدتي



تحقيق

وسهلاً. ينشط مصطفى في العمل الاجتماعي منذ خمس سنوات، وإعاقة نتيجة انفجار عام ١٩٨٩ ما تزال آثاره على جسده، واستطاع أن ينتقل من الكرسي إلى عكازين ثم أن يسير بدون عكاز، وأن يعمل ليعيل أسرته. يقول: "في البداية تخوفت العائلة أن تتم النظرة بشفقة وقيل لي: مين بدو ينتخب معوق؟ لكنني قراري كان ثابتاً فمن خلال حملتي دخلت كافة بيوت الحي وعممت التوعية جًاه قضايا الإعاقة". يضيف: "المقعد الاختياري ليس وجهة، كان يمكنني أن أخدم الناس والقضية بشكل أسهل في حال فوزي، فترشيحي بحد ذاته رسالة إلى المجتمع، ومدينتي تحتاج إلى تجهيزات هندسية وتسهيلات لشريحة واسعة فيها. يكفي أن الشخص المعوق إن أراد أن يجري أي معاملة إدارية لا يستطيع ذلك بنفسه، إنما من خلال سمسار للأسف.. فهل من المفترض أن يبقى الوضع على حاله أم ينبغي تغييره؟".

وفي بلدة النجارية - قضاء الزهراني، فضل خضر العلي المرشح إلى عضوية المجلس البلدي سحب ترشيحه رغم تشجيع "الأطراف السياسية في البلدة لي كمرشح، لكنني مع الانقسام العائلي اعتبرت أن سحب ترشيحي من الممكن أن يشكل ضغطاً على العائلة للتوافق فيما بينها وللحفاظ على الوحدة في القرية"، كما يقول. يرى خضر أن الإعاقة خل دون ترشحه أو قبول الناس به، فقد عمل لسنوات طويلة مع الناس في الشائين الحقوقي والسياسي. يضيف: "لم توجه إلي أي ملاحظة تتعلق بالإعاقة من قريب أو بعيد، فالكمل يعرفني في القرية، وكنت أتمنى لو شكلت لائحة توافقية كان من الممكن أن تقدم الكثير للبلدة".

ولم يتعد ذلك إلى إمكانية كونهم مرشحين، أو مندوبي مرشحين، أو رؤساء أقلام، وفي نهاية الأمر نظر إليهم كأصوات لا أكثر. يتحدث فايز عكاشة، المرشح إلى عضوية المجلس البلدي في بلدة البرغلية - صور، الذي لم يكن أوفر نصيباً من أحمد، إذ حمل إلى الطابق الثاني في مركز البلدية ليدلي بصوته. يقول: "أثناء تقديمي لطلب ترشيحي في سراي صور الحكومي، حملوني على أدراج تعود إلى العهد العثماني، وانقسمت الآراء بين المنتظرين، بعضهم قال: هيدا مش مطرحو.. لازم تشوفوله شي مستوصف، آخر قال: ربما يتم استعماله على إحدى اللوائح لاستدرا عطف الناخبين للتصويت للأئحة، ولا يخلو الأمر من فهم الأمر، وقال: ما عم يعمل شي غلط، من حقه أن يترشح كغيره". ذلك الانقسام في الآراء حول فايز، الذي قضى ٢٤ عاماً في العمل الاجتماعي الحقوقي صاحبه بعد إعلان ترشحه، إلا أن أثبت قدرته على قيادة الحملة الانتخابية للأئحة التي تضمه كمرشح. يضيف: "العمل البلدي عمل تنموي، وبإمكانني تقديم الكثير في هذا المجال، وبلدتي كسواها من البلديات تحتاج إلى الكثير من العمل. الفكرة السائدة أن عضوية البلدية منصب، وفي الواقع هو موقع مسؤولية يحتاج إلى وصف وظيفي وإلى طاقات المجتمع خلف أعضاء البلدية للمساهمة في عملية التنمية".

في صيدا، يتمتع مصطفى أبو زهر، المرشح لمقعد مختارحي الكشك بنشاط وافر، فحول سيارته الصغيرة إلى مكتب متنقل. يقول: "لي الحق بالترشح كغيري، وربما أكثر، لأنني أحمل قضية حقوقية وعلى مسافة واحدة من جميع التوجهات السياسية، وكل من يريد دعم القضية من السياسيين أو الحزبيين فأهلاً

انتخابات 2010 على موقع وزارة الداخلية



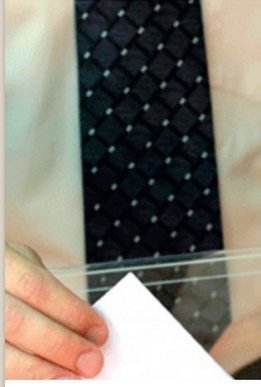
الصفحة الرئيسية | مواقع مفيدة | اتصل بنا | Français | English

زاوية الناخب > ذوى الاحتياجات الخاصة

أهلية الاقتراع وتسجيل الناخبين

ذوى الاحتياجات الخاصة
قيد الإنشاء





البلديات
المخاتير
نصوص قانونية
زاوية المرشح
زاوية الناخب
زاوية موظفي الاقتراع
زاوية المراقبين
زاوية الإعلام
مراكز وأقسام الاقتراع
إصلاحات
نتائج الانتخابات
الانتخاب ببطاقة الهوية/جواز السفر
الخط الساخن
أسئلة شائعة

امن موقع "انتخابات ٢٠١٠" التابع لوزارة الداخلية معظم المعلومات المطلوبة للمرشح والناخب. بالإضافة الى النصوص القانونية، مخصصا زاويتين لموظفي الاقتراع والمراقبين. فيما بقي القسم المخصص للناخبين المعوقين وذوي الاحتياجات فارغاً. على أمل أن يزود بالمعلومات المطلوبة قبل الانتخابات المقبلة.

بالتعاون مع وزارة الداخلية وديموقراطية الانتخابات و«التحالف»

حملة «حقي» تشهد زخماً إضافياً في رابع مراحلها

في الثلاثين من نيسان الماضي وقبل انطلاق الجولة الأولى للانتخابات البلدية والاختيارية، نظمت «حملة حقي» مؤتمراً لإعادة إطلاقها للعام الحالي. بعد عدد من الدورات الانتخابية السابقة. وقد عملت الحملة على تطوير أهدافها لتشمل تعزيز حق الشخص المعوق بالترشح بعدما كرّست حقه كناخب. ولقيت تعاوناً كبيراً من وزارة الداخلية والبلديات و«الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات». «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات» مستكملة بذلك نضالها الذي بدأ مع انتخابات العام ٢٠٠٥. لرصد الانتهاكات وتسهيل الاقتراع للأشخاص المعوقين عبر فرق الحملة المنتشرة في كل الدوائر الانتخابية.



البسط يقرأ بيان الحملة في حفل إطلاقها

مع وزارة الداخلية للقيام بكل ما يلزم لتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين. ومع انطلاق «حقي» في الانتخابات البلدية والاختيارية لعام ٢٠١٠. وأكدت الحملة عملية اقتراع الأشخاص المعوقين ورصد الانتهاكات الحاصلة بحقهم «أيام الانتخاب في كل المحافظات، مُزيلة العقبات من أمام المرشحين المعوقين ليحملوا قضايهم إلى مجالسهم البلدية. ساعية مع المجالس البلدية إلى خلق مساحة تنموية للعمل على تعميم التوعية وإزالة الحواجز الهندسية نحو بيئة دامجة.

الوزارة استثمار خيرة وافرة لدى الحملة. فالرصيد الجيد من المعلومات والإحصائيات والنشاط الميداني والخبرات التي تتمتع بها الحملة منذ عام ٢٠٠٥ بموازة «الداخلية» و«الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات». التي تبنت و«الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي». التي تبنت «حقي» كافة بنودها الإصلاحية. حولها في العام ٢٠١٠ أن تضيف إلى أهدافها. مهمة إزالة العقبات من أمام المرشحين المعوقين إلى المجالس البلدية والاختيارية. تعزيزاً للدور التنموي لتلك المجالس. والعمل في غرفة عمليات مشتركة

تنوع الحضور في قصر الأونيسكو في ذلك النهار الربيعي الحار بين مثلي الوزارات المعنية والجمعيات الأهلية بالإضافة إلى الشركاء الدوليين ومندوبي الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب. الذين انضموا في إحدى قاعات الطابق الثالث إلى فريق «حقي» واتحاد المقعدين اللبنانيين. ولا شك بأن الحضور اعتاد على هذا الزخم الذي يتصدى به الاتحاد لرفع الغبن عن شريحة واسعة من الناخبين اللبنانيين عبر العمل على تسهيل اقتراع الأشخاص المعوقين. فالأمر لم يعد غريباً على ناشطين في المجتمع المدني معظمهم من المنطوقين الذين أطلقوا «حقي». قبل انتخابات عام ٢٠٠٥ النيابية واستكملت مع انتخابات ٢٠٠٧ الجزئية واشتد عودها في انتخابات ٢٠٠٩ النيابية الماضية لتعود مجدداً في الانتخابات البلدية والإختيارية ٢٠١٠ كي تبرز حقوقاً يتغافل عنها كثير من السياسيين في لبنان: حقوق عشرة بالمئة من الناخبين اللبنانيين. لتلحق بهم نسبة لا يستهان بها من المسنين. وذوي الإعاقات المؤقتة.

وفي إطلاق «حقي» نوه الاتحاد بالتعاون مع وزارة الداخلية لتسهيل اقتراع الناخبين المعوقين. ومن نتائج ذلك التعاون «إصدار وزارة الداخلية مرسوم تسهيل عملية اقتراع المواطنين المعوقين. وتبني وزارة الداخلية الورقة الإصلاحية للاتحاد حول المعايير الانتخابية الدامجة كاللوائح الموحدة. وكذلك تبني الوزارة لمطلب تضمين كل فلم اقتراع ما نسبته عشرة بالمئة من اللوائح الملائمة لحاجات النوع». في مشروع القانون الانتخاب الذي لم يكتب له أن يتحول إلى قانون. كما أصدرت الداخلية «تعميماً يطلب من القوائمقاميات التنسيق المباشر مع اتحاد المقعدين اللبنانيين في كل ما يتعلق بالعقبات التي يواجهها الأشخاص المعوقون خلال عملية الاقتراع. وقد تمثلت الحملة في غرفة العمليات في الوزارة. ووضعت خطاً ساخناً للأشخاص المعوقين بهذا الخصوص».

وقد شهد التعاون مع وزارة الداخلية نقلة نوعية بعد خطاب القسم للرئيس ميشال سليمان. الذي ضمّنه حقوق الأشخاص المعوقين. والتعاون الدائم وشبه اليومي مع وزير الداخلية زياد بارود. والمديرية العامة للداخلية. واستطاعت

الوضاق الأمني والسياسي في فترة الانتخابات

استمرت الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠١٠ طيلة شهر أيار. ولعبت القوى السياسية على اختلافها على الوتر الطائفي - المذهبي والعائلي - العشائري لتجيش مناصريها ومحازبيها. وصولاً إلى صناديق الاقتراع. ورغم وجود «حكومة الوفاق الوطني» وانخفاض سقف الصراع السياسي الحاد الذي سبق الانتخابات وتلاها. وذلك تمهيداً لها. إلا أن الصراع بين القوى المتناحرة في فريقي الثامن والرابع عشر من آذار بقي على أشده. مع غياب البرامج الانتخابية الواضحة الرؤية والمرتبطة بجداول زمنية محددة لدى المرشحين. وشكلت بعض الحروقات الأمنية. وخاصة جريمة ضهر العين في ٢٩ أيار. أي قبيل الجولة الانتخابية الأخيرة في محافظتي الشمال وعكار. وما لحقها من أثار بالغة السلبية وتصريحات وتصريحات مضادة. شكلت هاجساً لدى المراقبين. ما حدا بإدارة «حملة حقي» إلى إلغاء المراقبة الجواله في ٣٠ أيار ٢٠١٠. مكتفية برصد ومراقبة الجولات الأربع السابقة للعمل على إصدار تقريرها. وفق تقارير المراقبين.



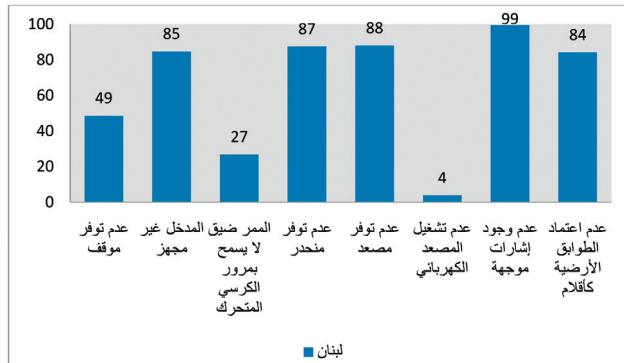
كشفت نسباً كبيرة من انعدام التجهيز والتواصل والمعلومات وضعفاً في التعامل

«حقي» ترصد الانتهاكات والمخالفات في انتخابات ٢٠١٠ البلدية والاختيارية

للعام الثاني على التوالي بعد انتخابات ٢٠٠٩ النيابية، وللدورة الرابعة بعد انتخابات ٢٠٠٥ النيابية وانتخابات ٢٠٠٧ النيابية الفرعية وانتخابات العام الماضي تعود «حقي» - الحملة الوطنية لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين. لتعد عدتها وتنشر متطوعياً على امتداد الدوائر الانتخابية في جبل لبنان وبيروت والبقاع والجنوب. متطوعون ومنسقون راقبوا ورصدوا في عدد كبير من الأقاليم الانتخابية ما وقع فيها من انتهاكات بحق الأشخاص المعوقين من الناخبين خارج الأقاليم وداخلها. وكان للحملة عبر منسقيها ومندوبيها القدرة على رصد الانتهاكات من التجهيز الهندسي إلى أساليب الضغط على الناخب المعوق إلى كيفية التعامل معه داخل وخارج قلم الاقتراع من قبل الموظفين وقوى الأمن ومندوبي المرشحين. وتم للحملة ذلك عبر عدد من التقنيات أهمها الملاحظة والمقابلة والاستمارة والتصوير الفوتوغرافي.



لبنان/ رصد التجهيز الهندسي في مركز الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



السيارة الذي لم يتوفر بنسبة ٤٩ بالمئة، ومن بعده المدخل غير المجهز الذي ارتفعت نسبته بشكل كبير إلى ٨٥ بالمئة، أما المنحدرات على تنوعها من دائمة ومؤقت فلم تكن متوفرة بنسبة ٨٧ بالمئة، وإذا توفر بعضها فهو دون سندات جانبية أو محطم وغير صالح للاستخدام. أما الانتهاك المتعلق بعدم تشغيل المصعد الكهربائي فلم يرتفع عن ٤ بالمئة، فقط لأن المراكز لا تحتوي على مصاعد في الأساس، حيث ارتفعت نسبة عدم توفر مصعد إلى ٨٨ بالمئة، وبعض المصاعد التي توفرت وتم تشغيلها في المراكز كان ضيقاً ولا يعطي مساحة للكرسي. ورغم كل ذلك، فقد اعتمدت المراكز الانتخابية طوابق عالية كأفلام اقتراع، ولم يتم اعتماد الطوابق الأرضية بنسبة ٨٤ بالمئة، مع ملاحظة أن ٤٣ بالمئة من تلك الأبنية لا غرف أرضية مؤهلة فيها لاستعمالها كأفلام اقتراع، إلا أن تضمين الاستمارة لذلك المطلب جاء نتيجة منادات الحملة المستمرة بتهيئة أماكن بديلة أرضية (أماكن مفتوحة) لاستعمالها كأفلام اقتراع. وقد عانى الأشخاص المعوقون والمستنون من صعوبات في

وفي سبيل الوصول إلى النتائج النهائية واجه مراقبو «حقي» في المراكز الانتخابية تعاملاً من قبل الموظفين وقوى الأمن تفاوت بين الجيد والمهني من جهة، وغير اللائق واللامهني من جهة أخرى حيث تم منع سياراتهم من الدخول حيناً، ومنعهم من الدخول أحياناً، ومنعهم من التصوير وتوزيع المنشورات وإلصاق البيانات في أحيان أخرى. لكن المراقبين نقلوا في تقاريرهم قدرة على إيصال أهداف الحملة حيث استفزوا في كثير من الأحيان روح التعريف والتطرق إلى قضية الأشخاص المعوقين لدى كثير من المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي وزارة الداخلية والبلديات مع الشكاوى أثناء أيام الانتخاب كان إيجابياً، إن من خلال غرفة العمليات التي استحدثتها وتعاونت من خلالها مع متطوعي الحملة المنتشرين في مراكز الاقتراع، حيث تم حل العديد من المشكلات التي حالت في بعض الأحيان دون اقتراع بعض الناخبين المعوقين، أو من خلال بعض التعاميم الفورية لرجال الأمن والتواصل الهاتفي معهم من قبل المديرية. وقد حاولت «الداخلية» تقديم أفضل الممكن، عبر تهيئة بعض الظروف الملائمة لتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين قبل الانتخابات، ومنذ العام ٢٠٠٩، إلا أن كثيراً من العوائق (في تهيئة الأنظمة الملائمة، والمعلومات، والتواصل، والتدريب) التي تحول دون إتمام عملية اقتراع مستقلة للأشخاص المعوقين سمعياً، أو بصرياً، أو ذهنياً، وكذلك تلك المتعلقة بالتجهيز الهندسي مسألة تتخطى وزارة الداخلية لتشمل الحكومة (وزارات المالية، والتربية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، والأشغال العامة والنقل)، بالإضافة إلى «مجلس الإنماء والإعمار».

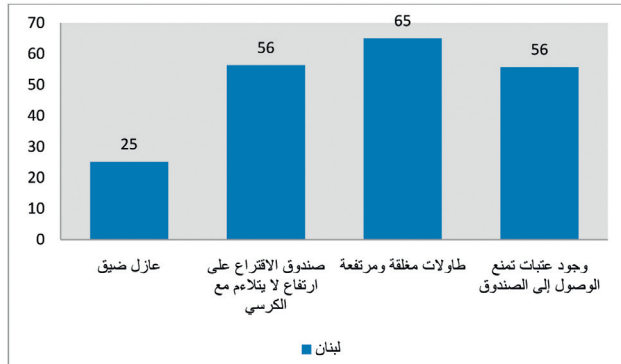
الانتهاكات

تم للحملة رصد مئة وثلاثة وثمانين مركز اقتراع في المحافظات الأربع وانقسمت المخالفات في الجداول النهائية على ثلاثة محاور هي المتعلقة بالتجهيز الهندسي، وبقلم الاقتراع، وبالتعامل مع الناخب المعوق. علماً أن احتساب نسب المخالفات في الرسوم البيانية هي إلى مراكز الاقتراع محل العينة.

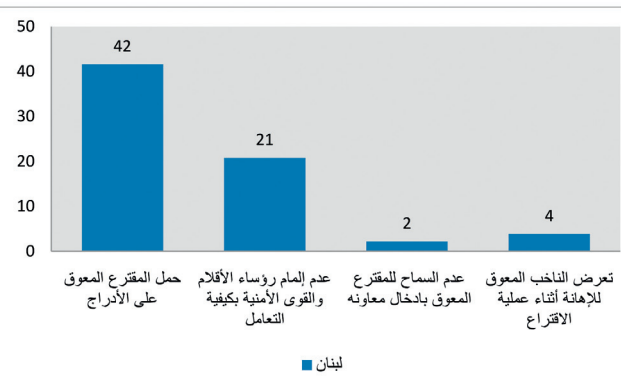
أولاً: التجهيز الهندسي

يظهر الرسم البياني قائمة بمخالفات المحور الأول علماً أن بعضها وصل إلى نسبة شبه مكملة من الانتهاك، بينما حمل معظم الانتهاكات الأخرى نسباً مرتفعة بينت حجم الانتهاك الكبير على مستوى التجهيز الهندسي. ونلاحظ أن الإشارات الموجهة للناخبين من الأشخاص المعوقين كانت غائبة بشكل شبه كامل في المراكز الانتخابية المرصودة على صعيد المحافظات الأربع، مما يطرح مسألة هامة تتعلق بالتنظيم الذي لم يراع حاجة هامة جداً لشريحة كبيرة من الناخبين رغم أن حل مثل هذه المسألة أسهل بكثير من أمور أخرى على صعيد التجهيز الهندسي. وكانت الانتهاكات عامة على هذا الصعيد، حيث تبدأ من موقف

لبنان/ داخل أقلام الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



لبنان/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



الناخب المعوق من الوصول إلى الصندوق. أما الصندوق فقد كان على ارتفاع لا يتلاءم مع كرسي الناخب المعوق في ٥٦ بالمئة من المراكز. بل إن بعض الأقسام خصصت مكان الصندوق فوق طاولة وضعت على مصطبة مرتفعة عن الأرض أساساً وخصوصاً في غرف المدارس. كل ذلك جعل الإجراء المعتمد في كثير من الأقسام إنزال الصندوق إلى الناخب المعوق، أو تناول المغلف من يده، أو

الوصول إلى صناديق الاقتراع. وتم حملهم أحياناً إليها ما جعلهم يعانون نفسياً وجسدياً خاصة أن من حملهم من مندوبي اللوائح غالباً كان من غير الاختصاصيين وتركهم بعد نيل أصواتهم. ورفض بعض الناخبين من الأشخاص المعوقين حملهم، واعتبروه إهانة لهم جعلتهم يمتنعون عن الاقتراع ويقاطعون الانتخابات بكاملها. ويشار في هذا المحور إلى أن النسبة الأقل من الانتهاك كانت على صعيد الممرات الضيقة التي تواجدت لكن بنسبة أقل بكثير من غيرها من المخالفات حيث بلغت ٢٧ بالمئة. وعلى الأرجح فإن تلك الممرات لم تجهز خصيصاً للأشخاص المعوقين وكراسيهم بل جاءت على سبيل المصادفة والتجهيز الهندسي العام فقط.

ثانياً: داخل قلم الاقتراع

تتعلق الانتهاكات في هذا المحور بالتجهيزات المتوفرة داخل قلم الاقتراع والعوائق الموجودة فيه، والتي تمنع على الناخب المعوق الوصول إلى الصندوق بكل يسر وسهولة، وتظهر لدينا أربع مخالفات في هذا المجال لكن المراقبين رصدوا بالإضافة إليها صعوبات أخرى منها ما يتعلق بترتيب الطاولة الذي يجعل المساحة ضيقة للتحرك ما منع الناخب المعوق من الوصول إلى الصندوق مرات عديدة أدت إلى انتهاك آخر عبر جلب الصندوق إليه أو تناول المغلف منه من قبل رئيس القلم. ويشار إلى أن الفترة القصيرة التي توفرت بين دعوة الهيئات الناخبة ويوم الانتخاب لم تكن كافية لتدريب هيئات الأقسام على كيفية ترتيب الأثاث في القلم (وذلك لا كلفة مالية له). وكيفية التواصل والتعاطي مع الناخب المعوق، ما كلف الناخب المعوق معاناة إضافية.

وكسرت بعض المراكز المجهزة تجهيزاً جيداً على هذا الصعيد ارتفاع النسب في مراكز أخرى. فلم تتجاوز نسبة العازل الضيق أو غير الملأ داخل قلم الاقتراع ٢٥ بالمئة. ويذكر أن العازل المعمم على مراكز الاقتراع في الأصل هو عازل دامج (على الأقل للأشخاص المعوقين حركياً). إلا أن عوائق حالت دون الوصول إلى العازل، أو وضع العازل بشكل غير ملائم، أو رفعه على عتبة كبيرة، أو جعل بابته نحو الجدار جعله يصنف بـ "عازل غير ملائم". ولعل العقبة الأبرز كانت وجود عتبة منعت على الناخب المعوق الدخول وراء العازل، ما جعل وجوده كعدمه بالنسبة للناخبين له. والعتبات أيضاً تواجدت داخل قلم الاقتراع في أماكن أخرى ووصلت إلى ٥٦ بالمئة في المراكز المرصودة على صعيد المحافظات الأربع. حيث منعت

مع «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات»

شكل نقاعس المجلس النيابي اللبناني عن إقرار خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً. وتبني كافة المطالب الإصلاحية، صفقة للجهود المدنية الإصلاحية التي طالبت بها "حقي" وتبنتها من خلال انضوائها في "التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات". وإلى جانب حملة المدنية للإصلاح الانتخابي، إلى العام ٢٠٠٤. ومع "التحالف"، ساهمت "حقي"، مع إطلاقه عملية المراقبة للانتخابات البلدية في ٢٢ نيسان الماضي، في دعمها المطلق للمطلب الإصلاحي البالغ الأهمية لفئة الأشخاص المعوقين. والمتهم بالفساد الانتخابية المدة سلفاً، بالإضافة إلى تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين لضمان استقلاليته وكرامته في العملية الانتخابية.



وقد نقل المراقبون امتعاض وانزعاج بل وألم الكثير من الناخبين المعوقين والمسنين الذين تم حملهم بهذه الطريقة مع وجود عقيات عديدة وكثيرة حول بينه وبين صندوق الاقتراع تضطر حامله أحيانا إلى رفعه عن كرسيه ووضع على كرسي بلاستيك أو إدخاله بالعرض، أو رميه كيفما اتفق بعد إتمامه للعملية الانتخابية كما حصل في كثير من المراكز.

وتقلصت نسبة الانتهاك المتعلق بعدم السماح للناخب المعوق بإدخال معاونه إلى ٢ بالمئة فقط ما يضع علامة جيدة على هذا الصعيد من السهل تتبعها حتى زوال الإنتهاك فيها نهائيا بقليل من الجهد. ومع ذلك فقد شهدت المراكز تعاملات غير ملائمة مع الناخب المعوق من قبل رؤساء الأقسام والقوى الأمنية حيث شهدت المراكز نسبة من الانتهاك وصلت إلى ٢٠ بالمئة على هذا الصعيد. وفي تفاصيل الانتهاك فقد نقل المراقبون تفوق نسبة عدم إلمام قوى الأمن على وجه الخصوص بكيفية التعامل مع الناخب المعوق.

ورغم أن نسبة تعرض الناخب المعوق (سمعيًا، بصريًا، ذهنيًا وحركيًا) للإهانة أثناء عملية الاقتراع قد تعتبر ضئيلة بـ ٤ بالمئة فقط، فإنها تتميز عن سواها من الإنتهاكات بأنها أشد تأثيرًا على الناخب المعوق حيث تترك آثارا سلبية مباشرة عليه خاصة مع استمرار بعض المندوبين والمواطنين في السخرية منه أو إطلاق بعض الكلمات والمصطلحات التي تنتقص من حقوقه كمواطن مساو في المواطنة والحقوق لهم، وتنتقص من كرامته كإنسان.

الإمساك بيده ومساعدته للوصول إلى الفتحة لإدخال مغلفه. علما أن مسألة ارتفاع الصندوق، هي إحدى النقاط التي أعطيت توجهات الداخلية في تعاملها لتذليلها، إلا أن التجاوب من قبل هيئات الأقسام كان ضعيفا في ذلك، ما يستدعي تناولها في التدريب قبل أي انتخابات مقبلة.

واستكمل الانتهاك بحق الناخب المعوق مع وجود طاولات مغلقة ومرتفعة لا يمكن لكرسي الناخب المعوق الاقتراب منها بدرجة كافية في ظل عدم ملائمتها له، وسجل الإنتهاك بنسبة وصلت إلى ٦٥ بالمئة، وفي بعض المدارس التي اعتمدت كمراكز انتخابية تم استخدام طاولات التدريس غير الملائمة أبدا للشخص المعوق من ناحيتي الارتفاع والقدرة على الاقتراب منها.

ثالثاً: في التعامل مع الناخب المعوق

لم تخلُ انتخابات ٢٠١٠ البلدية والاختيارية كغيرها من الدورات السابقة من التعامل غير اللائق مع الناخب المعوق. وقد توزعت الانتهاكات على هذا الصعيد بين المخالفة الإجرائية والقانونية واللفظية. ويتبين من خلال النتائج أن الانتهاك المتعلق بحمل الناخب المعوق على الأدرج احتل الصدارة بنسبة وصلت إلى ٤٢ بالمئة، ويعود الانتهاك بنا مباشرة إلى المخالفات على صعيد التجهيز الهندسي الأنفة الذكر.

مع «الإصلاح الانتخابي»

لم تهدأ وتيرة ناشطي «حملة حقي» المنضوين ضمن «الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي» منذ فراغهم من الانتخابات النيابية العام الماضي. وكان أول ما يشغل بالهم مع نهاية العام ٢٠٠٩. هو مدى جدية التزام الأطراف السياسية بإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها المحدد في العام الحالي. فشركت «حقي» في مؤتمر صحفي في السابع من كانون الأول ٢٠٠٩ عقدته «الإصلاح»، للتحذير من تأجيل الانتخابات. كما كان يتردد، تزامنا مع مناقشة البيان الوزاري لحكومة الوفاق الوطني. وساهمت «حقي» كذلك في الجزء المتعلق بعملية اقتراع الأشخاص المعوقين من مسودة مشروع قانون البلديات، الذي تقدمت به «الإصلاح» إلى الوزارة في ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٩.

ثم انطلقت «حقي»، وضمن نشاطات «الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي» الضاغطة في حركات رمزية استهدفت وسائل الإعلام ووزعت المنشورات التوعوية حول ضرورة إجراء الانتخابات البلدية في موعدها من جهة وتضمن مشروع القانون الانتخابي كافة الإصلاحات من جهة أخرى. واستمرت تلك النشاطات طيلة شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي، وصولاً إلى الاعتصام أمام مجلس النواب في ٢٢ شباط، حيث احتشد عشرات الإخاديين أمام تمثال رياض الصلح في بيروت، وتمثلت «حقي» بالزميلة سيلفانا اللقيس التي حملت مع ممثلي الهيئات المنضوية في «الحملة المدنية» مذكرة بالمطالب إلى رئيس مجلس النواب نبه بري، قبيل الجلسة العامة للمجلس.



تقارير مراقبي حملة حقي في محافظة جبل لبنان:

جاءت المرحلة الأولى للانتخابات البلدية والإختيارية والحملة جاهزة للخوض فيها ونشر متطوعوها بعد أن تقدمت بـ ٥١ طلباً للمراقبين وحصلت على ٤٨ تصريحاً من وزارة الداخلية. وتوزعت مجموعات الحملة في هذه المرحلة على ستة محاور هي: محور الشوف، ومحور إقليم الخروب (الجية، برجا، شحيم) ورصدته مجموعتان، ومحور جبيل (جبيل، عمشيت، حالات) ورصدته مجموعتان، ومحور الضاحية (الشياح، برج البراجنة، الحدث، الليلكي) ورصدته ثلاث مجموعات، ومحور عالية-الشحار (عاليه، بخشتيه، القماطية، سوق الغرب، عيتات، كيفون، بيصور) ورصدته مجموعتان، ومحور الجرد وصوفر (صوفر، شارون، عين داره، بدغان، المشرفة) ورصدته مجموعة واحدة.

الانتهاكات

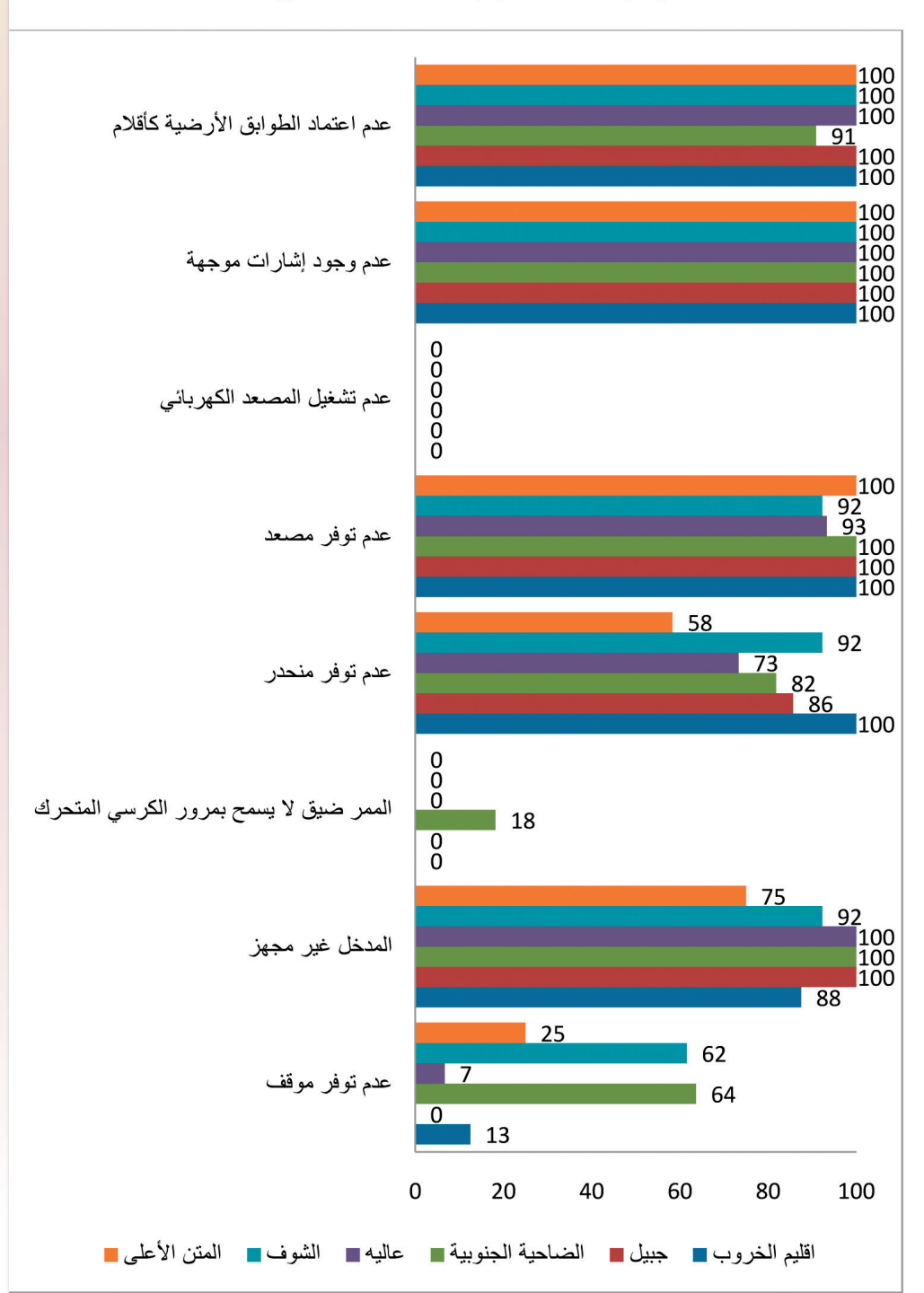
تابعت فرق الحملة رصد الانتهاكات بحق الأشخاص المعوقين على ثلاثة أصعدة أو أقسام، ومع الإشارة إلى أن الجداول في الأقسام تضم نسبة المخالفات إلى مراكز الاقتراع محل العينة فقط، ولا تتعداها إلى مراكز الاقتراع ككل.

أولاً: التجهيز الهندسي

يتضح أول الأقسام لدينا مع رصد التجهيز الهندسي في قلم الاقتراع، في ما يوضحه الرسم البياني المتضمن النتائج، والمبني على استمارات حملها مراقبو الحملة إلى الناخب المعوق في محاور جبل لبنان المختلفة:

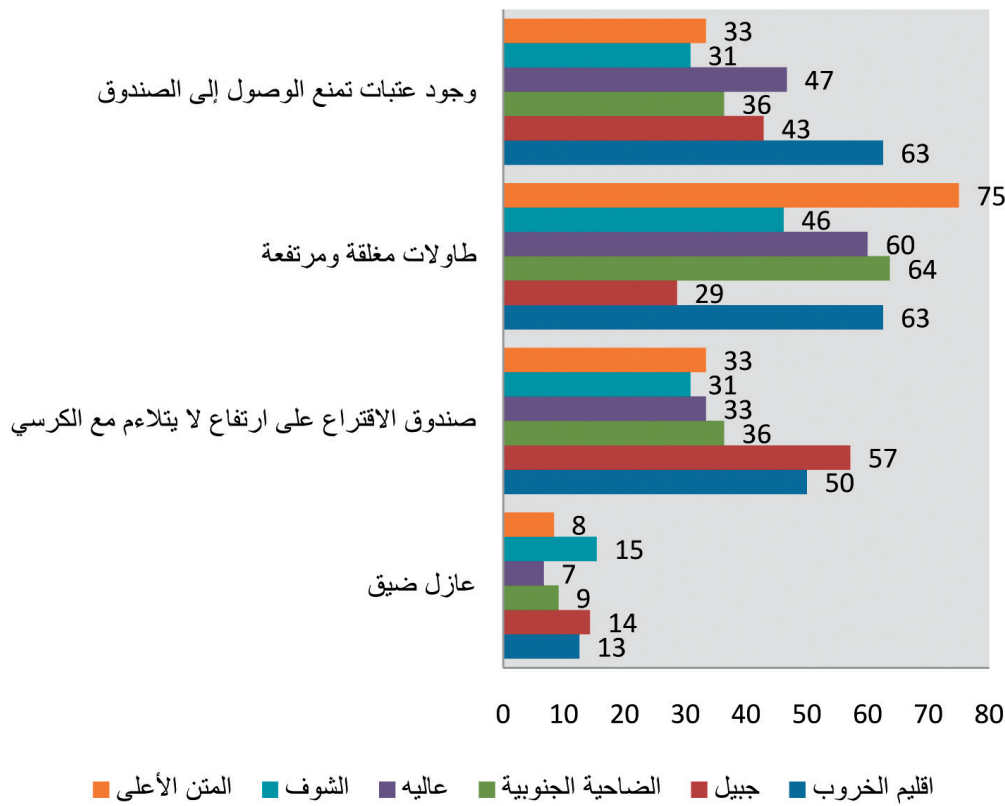
وقبل التعمق أكثر في قراءة الانتهاكات، يشار إلى أن غرفة عمليات "حملة حقي" تلقت عدداً كبيراً من شكاوي الناخبين من الأشخاص المعوقين، الذين حالت العوائق الهندسية دون إتمامهم لعملية الاقتراع. ويتضح من خلال الجدول أن المخالفة المتعلقة بعدم وجود أي إشارات موجهة للأشخاص المعوقين، ومنهم الأشخاص المكفوفون، هي الأعم والأشمل في كافة مراكز العينة حيث وصلت نسبتها إلى ١٠٠ بالمئة، أي أن أي وجود لثل هذه الإشارات التي شملها تعميم وزارة الداخلية والبلديات لم يظهر أبداً، وتليها في الترتيب المخالفة المتعلقة بعدم اعتماد الطوابق الأرضية كأقسام بنسبة لامست كذلك عتبة الـ ١٠٠ بالمئة لولا أن "مشكلة" ما في بعض مراكز الضاحية الجنوبية

لبنان/ رصد التجهيز الهندسي في مركز الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)





جبل لبنان/ داخل أقالام الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



حالت دون اعتماد الطوابق العليا كأقلام. ويظهر في هذه النسبة التهميش الكبير والانتهاك الصارخ لحقوق الأشخاص المعوقين في شأن يمكن تحقيقه وتوفره ببساطة خاصة أنّ مندوبي الحملة لاحظوا أنّ هنالك غرف أرضية لم يتم استغلالها. أما الغريب في الأمر فهو أنّ الطوابق العليا اعتمدت كأقلام وفي المقابل لم تتوفر المصاعد بتاتا في إقليم الخروب وجبيل والضاحية والمتن الأعلى. والمكانان الوحيدان اللذان توفرت فيهما مصاعد بنسبة ضئيلة لم تتجاوز ٨ بالمئة في عاليه والشوف فلم يتم فيهما تشغيل المصعد! وقد أدت هذه الانتهاكات مجتمعة إلى إحجام عدد كبير من الناخبين المعوقين عن الإقتراع.

وكذلك كان من اللافت عدم توفر المنحدرات المؤدية إلى مراكز الإقتراع لكن النسبة لم تصل إلى ١٠٠

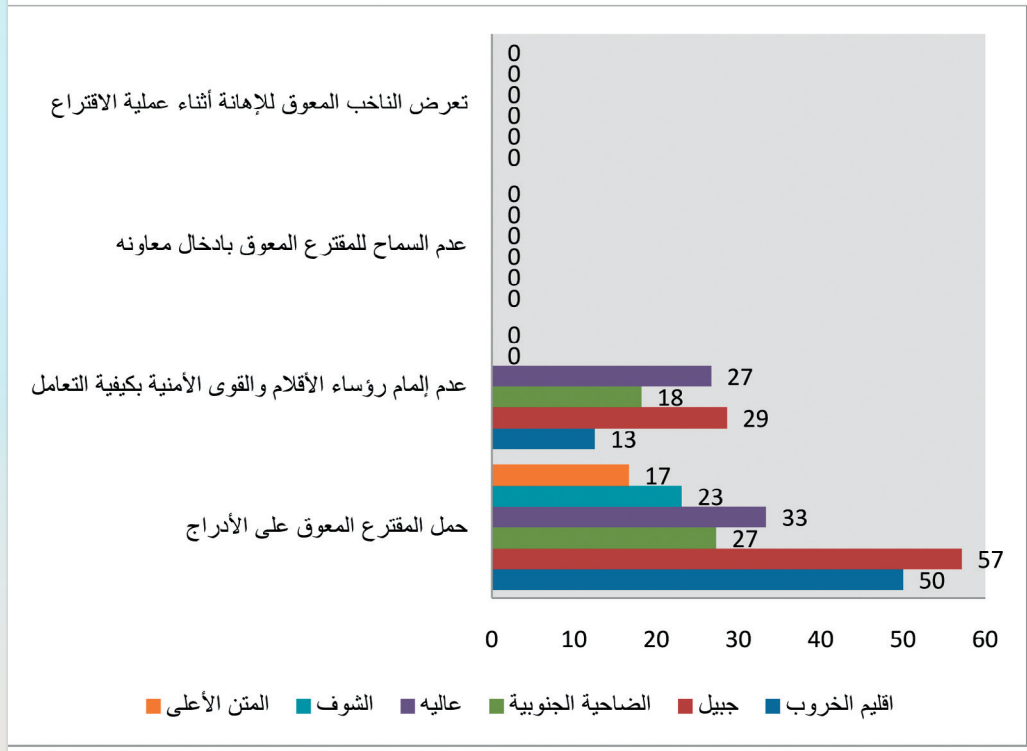
تعزير مشاركة الناخبين المعوقين

في الثاني من أيار الماضي توجهت الحملة ببيانها الأول إلى الناخبين المعوقين تدعوهم فيه للتوجه إلى أقالام الإقتراع لاختيار من يمثلهم إلى المجالس البلدية والإختيارية. تعبيرا عن حقهم كمواطنين فاعلين في الحياة السياسية "بغض النظر عن انتماءاتهم". هذا من جهة الحملة. أما من جهة المتدخلين ومشاريع المتدخلين بحرية الناخب المعوق الانتخابية من دوائر رسمية وأمنية وأحزاب وقوى سياسية ومجالس بلدية وإختيارية. فقد حددت لهم "حق" هدف رئيسيا في بيانها الصادر قبيل الإنتخابات في الثلاثين من نيسان الماضي. هدف واضح يواجه كل متدخل في الحرية الانتخابية ويحدد جزءا هاما من عمل الحملة الميداني. يتمثل في تعزيز مشاركة الناخبين من الأشخاص المعوقين وضمان عملية اقتراعهم بطريقة مستقلة. مثل هذا التدخل لم يتوقف بطبيعة الحال لكنّ الفارق مع انطلاق "حملة حقّي" وعملها الجدي ميدانيا أنّ هنالك دوما من يرصد مع كل الانتهاكات بحق الأشخاص المعوقين. ويحاول الحد منه.





جبل لبنان/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



المغلقة المرتفعة حيث تصل في المتن الأعلى إلى ٧٥ بالمئة وفي إقليم الخروب والضاحية الجنوبية وعاليه إلى ٦٠ بالمئة وما فوق، بينما تنخفض في الشوف وجبيل إلى ٤٦ بالمئة و٢٩ بالمئة على التوالي. وبالتالي، فإن مخالفة أخرى تبرز بشكل متواز في أن صندوق الاقتراع على ارتفاع لا يتلاءم مع كرسي الناخب المعوق. وغني عن الذكر أن مثل هذين الانتهاكين كان يمكن تداركهما عبر استخدام طاولات أقل ارتفاعاً وصناديق في متناول يد الناخب المعوق، عوضاً عن اللجوء في بعض الأحيان إلى اجتهادات خاصة من بعض الموظفين تأتي بالصندوق إلى الناخب المعوق بحجة تسهيل الاقتراع، أو تناول المغلف من يده لإسقاطه، خاصة إذا وصلنا إلى الإنتهاك الثالث المتعلق بوجود عتبات تمنع الناخب المعوق من الوصول إلى الصندوق. ومعلوم أنه في حالة اعتماد المدارس كمراكز انتخابية فإن غرف التدريس تحتوي غالباً على عتبات قد يصل ارتفاعها إلى ٢٠ سم، مما

بالمنه إلا في إقليم الخروب وتندنت في أقل مستوى لها إلى ٥٨ بالمئة في المتن الأعلى. وهذا ما يعيدنا إلى التعميم الصادر عن وزارة الداخلية والبلديات الذي يطلب تسهيل اقتراع الأشخاص المعوقين في ما يمكن إجازه. وهذا الأمر من أبسط ما يمكن إجازه. لكن وكالعادة أهمل التعميم بشكل شبه كلي على صعيد التجهيز الهندسي المبسط.

التباين في النسب بين المناطق يظهر في المخالفة المتعلقة بعدم توفر موقف حيث تنعدم كلياً في جبيل وتصل في أعلى مستوى لها في إقليم الخروب بـ ٦٤ بالمئة. ويعود هذا غالباً للطبيعة العمرانية لمناطق جبل لبنان ذات الكثافات السكانية المختلفة والتنظيم المدني المتقلب.

وكتنويج للمخالفات ذات النسبة المرتفعة في المحافظة ككل يتضح أن الأداخل غير مجهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين في معظم المراكز الانتخابية، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى امتناع الناخب عن إكمال مسيرته نحو صندوق الاقتراع منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى المركز.

أما الحسنة الوحيدة في مقابل ما تم رصده من انتهاكات فتبرز عبر توفر الممرات الواسعة التي تسمح للشخص المعوق بالمرور داخل المراكز. حيث انعدمت نسبة الإنتهاك في هذه النقطة كلياً في مراكز جبل لبنان المرصودة إلا في الضاحية الجنوبية التي وصلت فيها النسبة إلى ١٨ بالمئة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي الانتهاكات. لكن اتساع الممرات قد لا يعني شيئاً إذا لم يتمكن الناخب المعوق من الوصول إليها بسبب المخالفات الأخرى في قائمة التجهيز الهندسي الطويلة.

ثانياً: داخل قلم الإقتراع

في حال تم للناخب المعوق الوصول إلى قلم الإقتراع، بعد قبوله بعدم المقاطعة وتمكنه من تجاوز كل عقبات التجهيز الهندسي وانتهاكاته، فما ينتظره داخل القلم لوجستياً بشكل انتهاكات أخرى يختص هذا القسم بإبرازها بحسب ما حملته استمارات المراقبين بالشكل الذي يبرزه الرسم البياني المتضمن للنائج. ويتضح أن المخالفة الأبرز على هذا الصعيد تتعلق بالطاولات



للناخب المعوق بإدخال معاونه إلى القلم، ولو أنّ السماح له بالدخول وراء العزل اخترق في عدد من المرات بواسطة بعض رؤساء الأقسام ومساعدتهم الذين منعه من ذلك. كذلك لم يصل الأمر في أي مركز انتخابي إلى إهانة الناخب المعوق أثناء عملية الإقتراع. لكنّ ما يلاحظ أنّ بعض الإهانات ليست محصورة باللفظ شتماً أو تعنيفاً أو زجراً فمنها ما يظهر في كيفية التعامل بشكل عام، وهو ما تكشفه المخالفة المتعلقة بعدم إلمام رؤساء الأقسام والقوى الأمنية بكيفية التعامل مع الناخب المعوق ما يطرح تساؤلاً عن التعميم الصادر عن وزارة الداخلية والبلديات الذي يحدد المسؤوليات والواجبات خلال العملية الانتخابية، فقد لاحظ مندوبو "حملة حقلي" في جبل لبنان أنّ التعميم يقتصر وصوله على رؤساء الأقسام فحسب ولم يصل إلى القوى الأمنية المولجة بحماية مراكز الإقتراع. وقد اختفت هذه المخالفة من المراكز المرصودة في الشوف والمتن الأعلى لكنها تراوحت بين الـ ١٣ بالمئة والـ ٢٩ بالمئة في باقي المناطق.

أما المخالفة الأخرى التي أخذت نصيباً وافراً في هذا القسم فهي المتعلقة بحمل المعوق على الأدرج، فقد وصلت إلى نسبة عالية في جبيل بـ ٥٧ بالمئة وتدنت في باقي المناطق وصولاً إلى المتن الأعلى بـ ١٧ بالمئة. وهي مخالفة تعيدنا إلى غياب التجهيز الهندسي بالدرجة الأولى لكنها في الممارسة تضيف بعداً آخر يساهم في معاملة الشخص المعوق بطريقة سيئة تؤدي إلى إهانته وترك بعض الانطباعات السلبية عليه في بعض الأحيان. خاصة أنّ حمل الناخب المعوق تمّ غالباً على يد أشخاص غير مختصين (من مندوبي المرشحين غالباً) لا يدركون طبيعة إعاقته وتأثير بعض الحركات الخاطئة عليه على المستوى الحركي.

يثير تساؤلاً أبعد من الانتهاكات الانتخابية بحق الأشخاص المعوقين في كيفية قيام مدرس من الأشخاص المعوقين حركياً في "تسلق" هذه الحواف في حال قيامه بالتدريس طيلة العام في إحدى هذه المدارس.

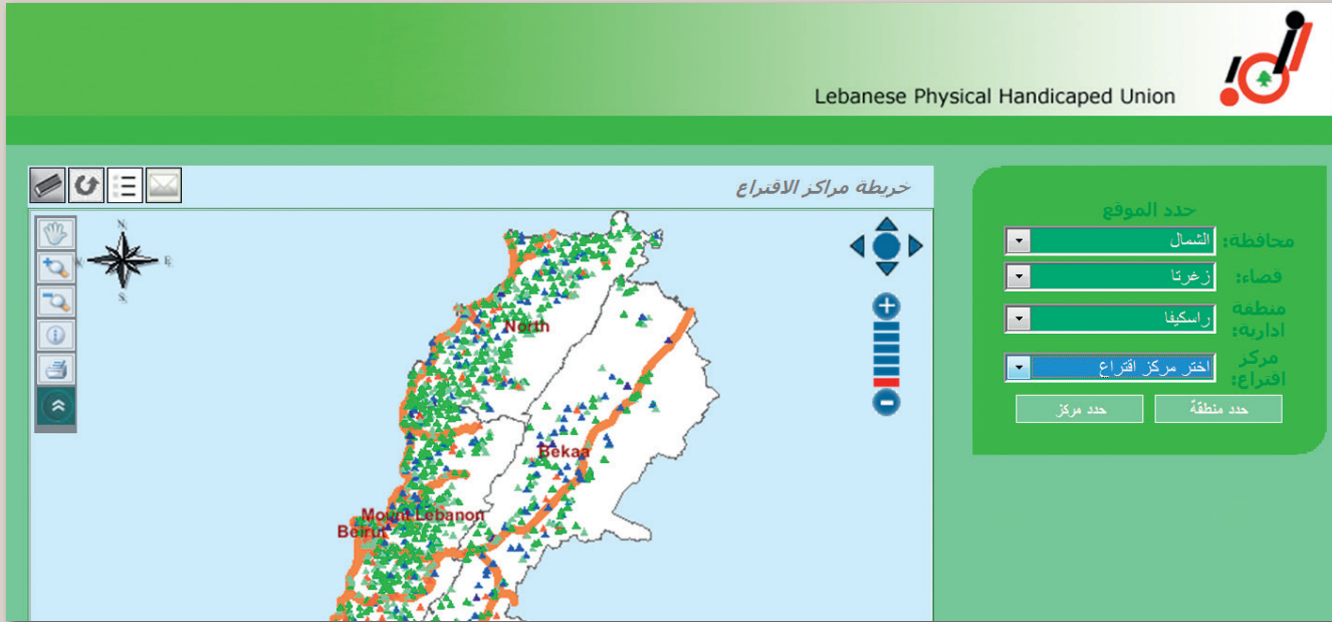
أما الانتهاك الأقل ظهوراً على صعيد المخالفات داخل القلم فيختص بالمعازل الضيقة حيث برز داخل المراكز المرصودة لكن بنسبة أقل من باقي الإنتهاكات حيث وصل في حده الأقصى إلى ١٥ بالمئة في الشوف.

ثالثاً: في التعامل مع الناخب المعوق

وبالانتقال من تجهيزات المراكز الانتخابية الهندسية واللوازم اللوجستية داخل أقلام الإقتراع إلى العنصر البشري، نصل إلى القسم الثالث من الانتهاكات بحق الناخبين المعوقين المتمثل في كيفية التعامل مع الناخب المعوق. والتعامل مع الناخب المعوق يختص برؤساء الأقسام والموظفين وقوى الأمن ومندوبي المرشحين مجموعين أو كل على حدة. وتظهر المخالفات في نقاطها الأربع في الرسم البياني المتضمن للنتائج.

ويلاحظ شكلان من الانتهاكات الأربعة في هذا القسم حملها المراقبون في استماراتهم إلى المراكز الانتخابية في مناطق جبل لبنان المختلفة وتبين أنّ النسبة فيهما معدومة بشكل كلي. ليس في الأمر خيبة أمل ما أنّ النسبة صفر فيهما فالمطلوب أن نصل يوماً ما إلى هذه النسبة في كل المخالفات الأخرى. فقد تم السماح

مراكز وأقسام الاقتراع . . بمتناول الناخب المعوق



شكل المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع في لبنان، والذي أجرته "حملة حقلي" قبيل الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩، ذخيرة معرفية بالغة الأهمية لدى الناخب المعوق، وخاصة الناخب المعوق حركياً لمعرفة مدى جهوزية مركزه الانتخابي على صعيد التجهيز الهندسي وفق المعايير الدنيا المنصوص عليها في القسم الرابع من القانون ٢٢٠/٢٠٠٠.

وأمن موقع "اتحاد المقعدين اللبنانيين" على شبكة الانترنت وصولاً ميسراً إلى معرفة وضع كل مركز انتخابي على حدة. فسهل على الناخب المعوق الوصول إلى المحافظة، ثم القضاء والمنطقة الإدارية وصولاً إلى المركز الانتخابي. وأمنت نتائج المسح الشامل وفق الخريطة التفاعلية للموقع معرفة مدى جهوزية المركز لاستقبال الناخب المعوق من حيث موقف السيارة، المدخل، المنحدر، المصعد، الممر، غرف الأقسام والوحدة الصحية.

تقارير مراقبي حملة حقي في محافظة بيروت

كان لـ "حملة حقي" وقفة ثانية مع الانتخابات بعد المرحلة الأولى في جبل لبنان. فالمرحلة الثانية ضمت محافظتي بيروت والبقاع معاً بما ضاعف جهود الحملة في توزيع فرقها على عدد كبير من المراكز. ورصدت "حقي" عبر فريق كبير لها توزع في أرجاء مراكز العاصمة كل الانتهاكات التي تعرض لها الأشخاص المعوقون. ومن المفترض أنّ مراكز بيروت هي الأقل انتهاكاً من باقي المناطق لكنّ النتائج كانت سيئة. وهذا ما كشفتته استمارات المراقبين وتقاريرهم حيث أكدوا على الواقع "المهين" للتجهيز الهندسي. حيث تبين من خلال التقارير أنّ ستة وعشرين مركزاً انتخابياً من أصل ثلاثين تمّ رصدها. غير صالحة نهائياً لاستقبال المقترعين من الناخبين المعوقين، وأربعة فقط مؤهلة بنسبة "وسط"، هي، "مدرسة رأس النبع الرسمية الثانية المختلطة"، مركز "الجمعية المسيحية للشابات"، "مدرسة عمر الزعني المتوسطة الرسمية المختلطة" و"مدرسة عمر حمد الابتدائية الرسمية".

على صعيد فرق الحملة فقد توزعت عشرة فرق ضمت ستة وأربعين متطوعاً ومتطوعة في المناطق التالية: الأثرافية، والرميل، والمصيطبة وطريق الجديدة، والمزرعة، ودار المريسة، وحوض الولاية المدور المرفأ، والظريف، والباشورة، وزقاق البلاط. وروعي في المراكز الثلاثين التي حددتها الحملة أن يكون عدد الأقلام كبيراً حيث وصل إلى ٢٥٠ قلم اقتراع، وأن يكون حجم التنوع الطائفي فيها كبيراً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التغطية الإعلامية التي تساهم في انتشار أهداف الحملة.



أولاً: التجهيز الهندسي

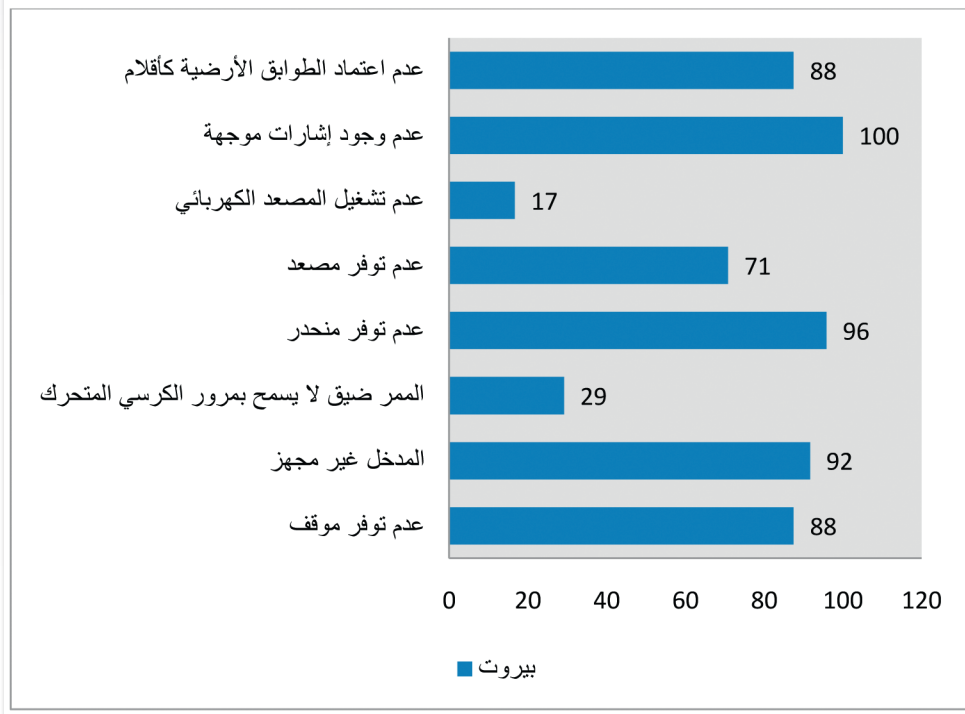
مع التأكيد على أنّ أربعة مراكز فقط مجهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين من أصل المراكز المرصودة. كانت المخالفات على صعيد التجهيز الهندسي شاملة ومتوزعة على كل المراكز التي استهدفها الرصد. ويتبين لدينا حجم ملحوظ من المخالفات على هذا الصعيد. فلم يتوفر موقف السيارة في ٨٨ بالمئة من مراكز بيروت، ما أدى إلى وقوف

الانتهاكات

كشفت فرق المراقبين المنتشرة في محافظة بيروت جملة من الانتهاكات بحق الأشخاص المعوقين من إجهوا إلى المراكز الانتخابية. وتمّ تقسيم الانتهاكات بناءً للاستمارات إلى ثلاثة محاور. وجدر الإشارة إلى أنّ الرسوم البيانية المبنية على استمارات المراقبين تضم نسبة المخالفات إلى مراكز الاقتراع الثلاثين التي اعتمدتها فرق الحملة كعينة. دون أن تضم كافة المراكز.



بيروت/ رصد التجهيز الهندسي في مركز الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)

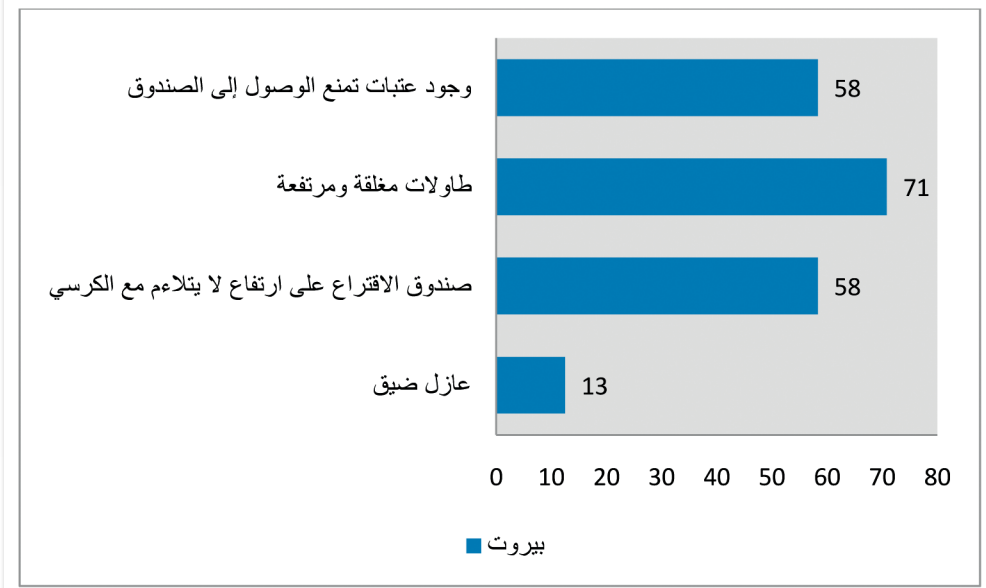


السيارات في أماكن بعيدة أنهكت كثيراً من الأشخاص المعوقين والمسنين كما هو الحال في مدرسة الحكمة في الرميل. وفي مدرسة خالد بن الوليد - المقاصد في البربر حيث اضطرت سيدة مسنة إلى إيقاف سيارتها في مكان بعيد وعادت سيراً بعدما منعتها قوى الأمن من الوقوف قرب المركز.

وكان من الصعب في ذلك النهار الانتخابي على الناخب المعوق أن يصل إلى قلم الاقتراع حيث أنه في البداية شهد مدخلا غير مجهز في كثير من المراكز بلغت نسبتها ٩٢ بالمئة من المراكز المرصودة كما هو الحال في "مدرسة ابتهاج قدورة" بمدخلها الضيق. وجرى في المراكز عدم اعتماد الطوابق الأرضية بنسبة ٨٨ بالمئة حيث أن بعض المراكز لا يوجد فيه أساساً طابق أرضي كما تبين في "متوسطة المستقبل المختلطة"، وفي بعض المراكز الأخرى لم يتم اعتماد الطوابق الأرضية رغم وجودها. أما في بعض المراكز فقد اعتمدت الطوابق



بيروت/ داخل أقالم الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



الأرضية لكنها ضمت قلماً واحداً أما باقي الأقالم ففي الطوابق العليا كما جرى في "مدرسة مار الياس بطينا". وشهدت المراكز عدم توفر منحدرات بنسبة ٩٦ بالمئة، وتبين أنّ في بعض المراكز منحدرات لكنها غير ملائمة هندسياً كما ظهر في "مبنى كاتاك" حيث يوجد منحدر لكنه غير مجهز بسنيدات جانبية. وعدم توفر مصعد بنسبة ٧١ بالمئة، ولوحظ في "ثانوية رينيه معوض" وجود مصعد معطل لكن تم تشغيله بعد عمل الحملة مع الشخص المعني.

وكان من اللافت أنّ بعض المراكز غير مجهز أبداً في أي ناحية من النواحي على صعيد التجهيز الهندسي المطلوب، مثل ذلك ظهر في "المدرسة الأرمنية الإنجيلية كاردمنيان"، حيث يوجد درج طويل عند المدخل ولا يوجد منحدرات، وفي الداخل لا يوجد مصعد رغم أنّ الطابق الأرضي غير معتمد كقلم اقتراع. أما غرف الاقتراع فدونها عتبات مرتفعة. أمام ذلك الوضع ألغت إحدى السيدات المسنات اقتراعها في المركز المذكور حيث لم تتمكن من صعود الأدراج. كما أنّ أشخاصاً آخرين امتنعوا عن اتمام اقتراعهم في مراكز أخرى بسبب ضعف التجهيز الهندسي وعدم ملائمتها لاستقبال الناخبين المعوقين. كما حصل في "مدرسة الحكمة - الفنطاري"، وفي "الناووية العاملة" حيث عادت سيدة مسنة أدراجها ممتنعة عن الاقتراع بعدما تعذر عليها صعود السلالم للوصول إلى القلم.

أما المخالفة المتعلقة بعدم وجود إشارات موجهة للأشخاص المعوقين فقد شملت كل مراكز الاقتراع حيث وصلت نسبتها إلى ١٠٠ بالمئة في خرق واضح لتعميم وزارة الداخلية والبلديات.

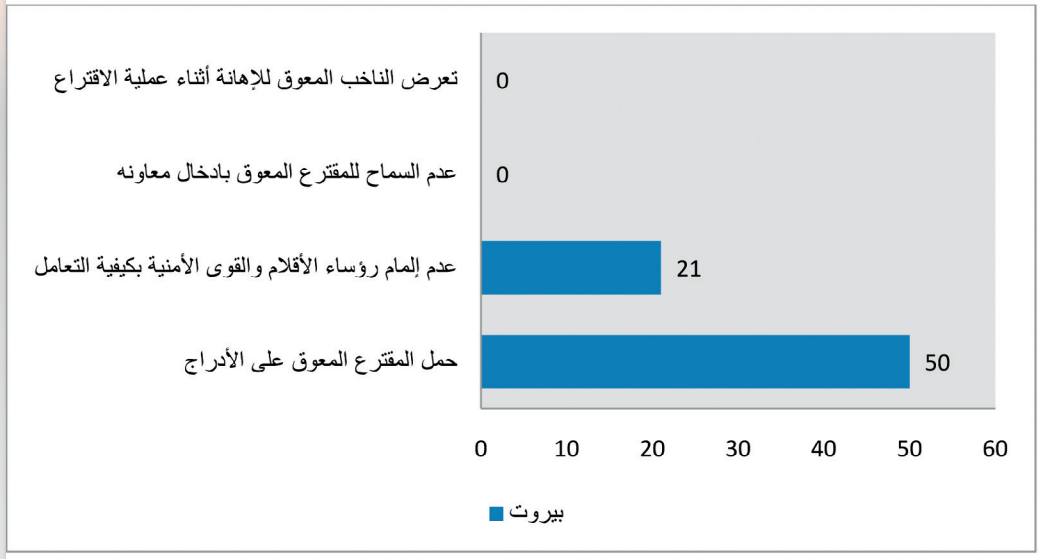
وتوفرت بعض المراكز على مرفقات صحية تبدو للوهلة الأولى ملائمة بسبب اتساع أبوابها ومساحتها الداخلية، ليتبين من الداخل أنها غير مجهزة للأشخاص المعوقين. كما الحال في "مدرسة رأس النبع الرسمية الثانية المختلطة".

ثانياً: داخل قلم الاقتراع

واجهت الناخب المعوّق في مراكز بيروت الانتخابية عوائق أخرى داخل القلم الانتخابي بسبب التجهيزات التي لم تأخذ بعين الاعتبار حقوقه



بيروت/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



التقارير إلى حسن معاملة رؤساء الأقسام لفرق الحملة. والملفت والجيد في ما تم رصده في المراكز الانتخابية في بيروت أنّ مخالفتين اختفتا نهائياً من القائمة هما عدم السماح للمقترع المعوق بإدخال معاونه، وتعرض الناخب المعوق للإهانة أثناء عملية الاقتراع. والمخالفة الثانية على هذا الصعيد هي الأهم حيث يمكننا القول بالنسبة لنتائج الرصد أنّ بيروت هي المحافظة الوحيدة النظيفة كلياً من إهانة الناخب المعوق لفظياً على وجه الخصوص.

لكن مخالفة أخرى لا تقل إهانة للشخص المعوق ظهرت في المراكز الانتخابية بنسبة كبيرة بلغت ٥٠ بالمئة وهي حمل المقترع المعوق على الأذراع في ظل غياب التجهيز المناسب. وغالباً ما يتم حمل الشخص المعوق بواسطة أشخاص لا يراعون وضعه الخاص مما يؤثر سلباً عليه في معظم الأحيان. تكررت المخالفة في كثير من المراكز أبرزها في "متوسطة المستقبل المختلطة" حيث ساعدت قوى الأمن في حمل المسنين إلى قلم الاقتراع. وفي "ثانوية لور مغيزل" حيث حملت سيدة مسنة على كرسي بلاستيك إلى الطابق الثاني وأقترعت عنها قريبة لها!

بالمجمل كان تعامل قوى الأمن ورؤساء الأقسام مع الأشخاص المعوقين جيداً بحسب تقارير المراقبين لكن ذلك لم يمنع المخالفة المتعلقة بعدم إمامهم بكيفية التعامل مع الناخب المعوق من الظهور بنسبة ٢١ بالمئة في المراكز المرصودة.

على صعيد العازل وارتفاع الصندوق وشكل الطاولات ووجود العتبات. والانتهاك الأبرز على صعيد قلم الاقتراع كان بخصوص الطاولات المغلقة والمرتفعة التي تحّد من حرية الناخب المعوق في التحرك داخل غرفة الاقتراع. وتكرر الأمر في كثير من المراكز حيث رصدت فرق الحملة ارتفاع الطاولات في متوسطة المستقبل المختلطة بسبب وضعها فوق مصبطة اللوح. كذلك كان الأمر في "ثانوية الشهيد المفتي حسين خالد" و"ثانوية الأشرفية الأولى للبنين" حيث استخدمت طاولات المدرسة وهي غير مكيّفة مع معايير الاستخدام بواسطة الأشخاص المعوقين. وفي "مدرسة سلمى الصايغ" شكّلت الطاولات بحد نفسها عائقاً أمام الشخص المعوق للوصول حيث صفت بطريقة غير منظمة لا تتيح أكثر من مساحات ضيقة للمرور.

وأثر استخدام الطاولات المرتفعة ووضعها فوق مصاطب التدريس على تواجد صناديق الاقتراع على ارتفاع لا يتناسب مع كرسي الناخب المعوق في ٥٨ بالمئة من المراكز وظهر ذلك بالإضافة إلى المراكز المذكورة سابقاً في "ثانوية الأمير فخر الدين المعني للبنات" في النوييري.

وعانى الناخبون المعوقون كذلك من وجود عتبات عديدة في كثير من الممرات وقبل الوصول إلى صندوق الاقتراع داخل الغرف وأمام العازل. وظهرت المخالفة في مراكز عديدة شكّلت نسبتها ٥٨ بالمئة. أما بالنسبة للمخالفة المتعلقة بالعازل الضيق أو غير الملائم فلم تسجل بأكثر من ١٣ بالمئة في المراكز التي رصدها الحملة.

ثالثاً: في التعامل

مع الناخب المعوق

عانى مراقبو الحملة خلال عملهم في مراكز بيروت المختلفة من مضايقات وصلت أحياناً إلى حد المنع من التصوير والمنع من الدخول والمنع من إيقاف السيارات وعدم الاعتراف بتعميم وزارة الداخلية من جانب قوى الأمن. رغم أنّ تقارير الحملة أفادت عن تعاطٍ إيجابي مع متطوعي الحملة من جانب قوى الأمن بنسبة ٩٠ بالمئة. كما أشارت



دعيتها إلى مناصرة قضايا الأشخاص المعوقين وفتحت أمامها باب الحوار «حقي» تنظم ندوة مع الأحزاب اللبنانية للتركيز على الانتهاكات الانتخابية

جاءت ندوة حملة «حقي» مع الأحزاب اللبنانية في سياقها الطبيعي للحوار مع قوى فاعلة شعبياً وانتخابياً بعد تعاون الحملة مع الإدارات الرسمية وخصوصاً وزارة الداخلية وكذلك مع الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين خصوصاً خلال مرحلة الانتخابات. ولا يمكن إغفال دور الأحزاب وقدرتها على تعزيز هذه الحقوق - حين تقرر ذلك - خاصة الأحزاب الأكثر شعبية ونفوذاً تلك التي تحتل المجلس النيابي وتقتسم الوزارات في ما بينها وتفوز بالمجالس البلدية والإختيارية بشكل دائم ومستمر.



ضمن برامجه و سياساتها». وختم بالتعبير عن هدفين رئيسيين للندوة، يتمثل أولهما بشكل مباشر بالسعي إلى زيادة اهتمام الأحزاب اللبنانية بحقوق الأشخاص المعوقين ومن ضمنها الحقوق السياسية عبر مناقشة السبل التي تضمن إدراج قضايا الأشخاص المعوقين في صلب برامج الأحزاب السياسية والتنمية. أما الثاني فيشمل فتح باب للنقاش في الآليات التي تمكن المجتمع اللبناني من الوصول إلى الحقوق المنصوص عليها في القوانين والمواثيق المحلية والدولية، بالإضافة إلى تعميق مناصرة الأحزاب اللبنانية لقضايا الأشخاص المعوقين. وأكد اسماعيل على أن هذه المساعي تأتي كخطوات تمهيدية نحو تعميم ثقافة الدمج، وتغيير المقاربة في التعاطي معهم من النموذجين الخيري والطبي إلى النموذج الاجتماعي الذي يرسخ مسؤولية المجتمع الذي يقوم حالياً على عدم احترام التنوع.

استهلّت بكلمة الإخاد، تلاها الزميل جهاد اسماعيل متوقفاً خلال عرضه للحقوق السياسية ولسار الحملة، عند نتائج رصد عملية اقتراع الناخبين المعوقين في الرحلتين الأوليين من مراحل الانتخابات البلدية والإختيارية للعام الحالي. وعرض إسماعيل جملة من الإنتهاكات التي تسبب بها غياب التجهيز الهندسي بالدرجة الأولى ما انعكس سلباً على عدد الناخبين المعوقين وكيفية إتمامهم عملية الاقتراع. وكذلك «غياب اللافتات والتجهيزات المسهلة لعملية اقتراع الأشخاص المكفوفين والصم». بالإضافة إلى «استمرار التصرف وفق الأحكام المسبقة تجاه الأشخاص المعوقين». ووجه إسماعيل حديثه إلى الأحزاب اللبنانية ذاكراً أن تنوعها وتنوع سياساتها «ما هو إلا دليل صحة وعافية داخل المجتمع اللبناني، وإحدى ضمانات صحة مجتمعنا وتطوره». وانتقل للحديث دور الأحزاب في تمثيل «قضايا الناس ومطالبهم

لبت سبعة أحزاب دعوة «حملة حقي». بالتعاون مع «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات». إلى حضور ندوتها المخصصة للحوار مع القوى الحزبية بعنوان «دور الأحزاب في تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين». في السادس والعشرين من أيار في قصر الأونيسكو. فحضر من لائحة المدعوين ممثلو «القوات اللبنانية»، «حزب الله»، «التيار الوطني الحر»، «حركة التجدد الديمقراطي»، «حزب الرامغفار»، «الحزب الشيوعي اللبناني» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي». بينما غاب ممثلو «حركة أمل»، «تيار المستقبل»، «الحزب التقدمي الاشتراكي»، «الكثائب اللبنانية»، «الجماعة الإسلامية»، «اليسار الديمقراطي»، «الكثلة الوطنية»، «الطاشناق»، و«الهانشاق».

مطالب الحملة

وفي تلك الأجواء بدأت الندوة التي



ندوة «الأحزاب»

ندوة مع قوى فاعلة ورئيسية في الحياة السياسية اللبنانية، هدفت «حقي» ومن ورائها إلى خلق الفرص المؤاتية لوقف الانتهاكات بحق المعوقين، وتعميم وتطبيق ثقافة الدمج، من دون أن يتوقف ذلك عند حدود موسم الانتخابات النيابية أو البلدية، فالسنوات التي لا تضم روزنامتها أي انتخابات أكثر بكثير من تلك التي تزدان بها.

الإعاقات، ومن دون تحميل الأشخاص المعوقين كلفة إضافية. وقبول وتيسير قيام الأشخاص المعوقين في معاملاتهم الرسمية باستعمال طرق الإتصال المعززة والبديلة.

وثانياً: «المادة ٢٩» التي تقرر مشاركة الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية والعامّة، عبر كفالتها بإمكانية المشاركة بصورة فعّالة وكاملة في الحياة السياسية والعامّة إن مباشرة وإما عن طرق يختارونها بحرية، وكفالة الحق والفرصة للأشخاص المعوقين لكي يصوتوا وينتخبوا. وهنا نقاط ثلاث، أولها كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الاستعمال. وثانيها حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الإقتراع السري، وفي الترشح والتقلد الفعلي للمناصب، وأداء جميع المهام على شتى المستويات. وثالثها كفالة حرية تعبير الأشخاص المعوقين عن إرادتهم كناخبين.

وتقرر كذلك المادة ٢٩ تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص المعوقين أن يشاركوا مشاركة فعّالية وكاملة في تسيير الشؤون العامّة.

وفي الختام ناقش المجتمعون مطوّلاً سبل التعاون بين اتحاد المقعدين اللبنانيين والأحزاب والقوى السياسية لتفعيل تطبيق القانون، وتعهّدوا بنقل ذلك إلى أحزابهم، ومتابعة التواصل لاختيار قضايا جزئية للعمل عليها.

لديه إعاقة ذهنية أو عقلية، وشخص يستعمل كرسيّاً متحركاً، وشخص لديه إعاقة حركية، وشخص معوق.

وعرض للنماذج الثلاثة القائمة في التعاطي مع الأشخاص المعوقين والتي تضم النموذجين الطبي والخيري المرفوضين، والنموذج الاجتماعي المطلوب، لينتقل العرض بعدها إلى أدوات مناصرة الأشخاص المعوقين لنيل حقوقهم والتي أجزت، عبر القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ على المستوى المحلي، وعبر «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

وتم التطرق بشكل رئيسي إلى المادتين ٣٣ و٣٦ من القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ اللتين تتحدثان عن البيئة المؤهلة، وعرضت صور تبين شكل التكيف الهندسي الملائم في المصاعد والممرات والمنحدرات والمكاتب وسوى ذلك. وبين العرض خصائص الاتفاقية الدولية، وأهدافها التي تحض على تشجيع وحماية وكفالة تمتع الأشخاص المعوقين بجميع حقوق الإنسان. والانتقال من المقاربة الرعائية للإعاقة نحو رؤية تنمية حقوقية دامجّة ومتكاملة.

وانتقل بخصوصها مادتين رئيسيتين: أولاً: «المادة ٢١» التي تحّد اتخاذ كافة التدابير الكافّة لممارسة الأشخاص المعوقين حرية التعبير والرأي. ويتم ذلك عبر: تزويد الأشخاص المعوقين بالمعلومات الموجبة لعامّة الناس استعمال الأشكال والتكنولوجيات السهلة المنال والملائمة لمختلف أنواع

مفهوم التنوع

وشرح أمين سر الاتحاد الدكتور مروان البسط مفهوم التنوع، معرفاً بالإعاقات والحاجات، والتجهيزات المطلوبة لعملية اقتراع مستقلة. وتخلل الندوة عرض بانورامي جسّد بالصورة والكلمة حقوق الأشخاص المعوقين. وبدأ العرض بالتعريف بالشخص المعوق وهو بالعنوان العريض جزء من التنوع في المجتمع وبمعناوين فرعية هو: مثل الآخرين، وصاحب قدرات وطموح ومشاعر، لديه حاجات وحقوق وعليه واجبات. والشخص المعوق هو الشخص الذي تدنت قدرته عن حدود ممارسة نشاط حياتي هام واحد أو أكثر، أو تدنت قدرته عن المشاركة في النشاطات الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين. أو عن تأمين مستلزمات حياته الشخصية بمفرده. وكل ذلك نتيجة لفقدان أو تقصير وظيفي، بدني أو حسي أو ذهني، كلي أو جزئي، دائم أو مؤقت.

بعدها كان لمصطلحات التنوع نصيباً من العرض حيث تم التمييز بين نوعين من المصطلحات، أولها سلبي ويضم تعابير: أعمى، وأطرش وأبكم وأخرس، ومجنون ومتخلف ومعتوه، ومقعّد ومقيّد، وأعرج ومشلول، ومعاق ومعطوب وذو عاهة. وثانيها إيجابي وواجب التطبيق والاستخدام، يقابل المصطلحات المسببة ويضم التعابير التالية: شخص مكفوف، وشخص أصم، وشخص

ندوة إعلامية للتواصل والنقاش والحث على متابعة الحملة (حقي) تجمع الإعلاميين حول أهدافها... وتوهمهم للقيام بدور أساسي



في قصر الأونيسكو كان اللقاء مع الإعلاميين. في المكان نفسه الذي شهد انطلاقاً "حملة حقي" في مرحلتها الرابعة. الحضور الإعلامي لم يكن كبيراً رغم الدعوات لكن صوت الحملة ومنظميها في اتحاد المقعدين اللبنانيين وصل إلى الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية كما يجب.

فبعد الإعلان عن انطلاق حملة "حقي" في الثلاثين من نيسان الماضي مواكبة للانتخابات البلدية والاختيارية منذ اللحظة الأولى. بهدف رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص المعوقون. كان لا بد للحملة من توفير فرصة إضافية لوسائل الإعلام المختلفة. فرصة تهدف إلى التواصل مع الإعلاميين ووسائل الإعلام ولاسيما المرسلين منهم. وإلى حدّ الإعلاميين على نقاش المعايير الدامجة السياسية للأشخاص المعوقين. وإلى دفع فئة المرسلين الراصدين لحركة عملية الاقتراع. باتجاه المواكبة الجدية لحركة الحملة ورصد المخالفات والانتهاكات التي ترتكب بحق الناخبين من الأشخاص المعوقين. وأخيراً العمل على تنبيههم إلى مسألة استخدام المصطلحات من قبل السياسيين والمرشحين. الناخبين. والمندوبين ممثلي الأحزاب والمرشحين.

النقطة الأخيرة بالذات تسنى للمشاركين في الندوة الإطلاع عليها بشكل أكثر وضوحاً عبر ورقة تمثل بعض المصطلحات المسيئة للأشخاص المعوقين. والمستخدم في خطابات وكلمات بعض السياسيين. وفي مقالات وتغطيات بعض الصحفيين وكتاب الرأي. ورقة تشمل عدداً من الكلمات التي جُمِعَت من الجرائد اللبنانية تعلن مصطلحاً كـ "المعوق" شتيمة. ربما قد يجد مطلقاً أنها مؤثرة ومضحكة أيضاً. ولا تتوقف المصطلحات عند هذا الحد بل جعل من كلمات "الأعرج والعرجاء والكسحج. والعميان والأعمى. والأعور. والمنغولي المعاق. والبتر. والأبله. والأطرش والطرشان. والمكرسج. وذوي العاهات العقلية..." جعل منها شتائم أسوأ بكثير من شتائم العرض والدين والأشخاص المقدسين.

بين الدستور والاتفاقيات

وعلى هذا الأساس جاءت أقسام الندوة متوزعة بين عدة أهداف في تعاطي الحملة مع الإعلاميين. وبشكل تفصيلي

النصوص والتطبيق. فهناك برأيه عقبات كثيرة حول بين الأشخاص المعوقين والمشاركة في الحياة السياسية. وبيد ذلك بالعقبات الهندسية. وغياب الوسائل البديلة للمشاركة في الانتخابات. والأفكار والأحكام المسبقة. والنظرة الدونية تجاه الأشخاص المعوقين وتنتهي بتهميش حقهم بالمشاركة وتغيب دورهم في صناعة حياة وطنهم.

ولخص مروه لما شاب عملية اقتراع الناخبين المعوقين من انتهاكات لحقوقهم في الجولتين الانتخابيتين اللتين سبقتا الندوة في جبل لبنان. وبيروت - البقاع. انتهاكات تنسجم مع العقبات التي تمنع على الأشخاص المعوقين المشاركة السياسية ووجلي بشكل رئيسي في "غياب التجهيز الهندسي وفق معايير الحد الأدنى في معظم مراكز الاقتراع ما انعكس سلباً على عدد المقترعين المعوقين وعلى طريقة اقتراعهم. وكذلك غياب اللافتات ذات الإرشادات التوضيحية للأشخاص المعوقين

كانت البداية مع حسن مروه. رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين. الذي انطلق في البداية من الدستور اللبناني الذي نص في مادته السابعة على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم" وترجم هذا في نص القانون ٢٠٠٠\٢٢٠ في المادة ٩٨ منه "أن تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تنظيم كافة العمليات الانتخابية". وانتقل مروه إلى تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "عدم جواز التمييز بين الناس في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم الوطنية". ومن بعدها الموائيق والاتفاقيات الدولية على هذا الحق. التي كان آخرها "الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم".

ونعى مروه الفوارق الشاسعة ما بين

الترويج الإيجابي للحقوق

الانتهاكات بحق الناخب المعوق. والتي يمكن بقليل من الجهد تفاديها وعدم الترويج لها والمشاركة فيها إعلامياً. بمعزل عن أعراف قائمة وقوانين موقوفة التنفيذ وتدخلات مشبنة بحق فئة كبيرة من المجتمع اللبناني. وإذا ما تسنى لذلك أن يتم فعلاً على الصعيد الإعلام أثار نشاطات "حملة حقي" التوعوية إلى أبعد بكثير من استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية العابر.

خلال تغطيته للانتخابات أو كتابته للتقارير. وتفرض الأسئلة مبدأ المساواة بين الناخب المعوق وباقي الناخبين للمساهمة في إكمال المشهد الديمقراطي المطلوب. أما الأسئلة فهي جاءت على الشكل التالي:

هل سُمح للشخص المعوق بالمشاركة في العملية الانتخابية؟

هل رصدت أي معوقات هندسية، أو لوجستية تحول دون وصول الشخص المعوق باستقلالية لاختار من يراه مناسباً من المرشحين؟

هل أبدى المسؤولون عن مركز الاقتراع أي انزعاج من مشاركة الأشخاص المعوقين؟ هل عبروا عن أي شعور بالشفقة أو السخرية تجاههم؟ هل عبروا عن عدم احترام تجاه المقترعين المعوقين؟

هل كان هناك أي استغلال من قبل المندوبين لأي مقترع معوق، مثل عدم كتابة ما يمل به المقترع المعوق، أو الدعوة إلى اختيار لائحة معينة مقابل مساعدته في عملية الاقتراع؟

هل لاحظت في مركز الاقتراع، قربه أو خارجه، أي تعامل بشفقة أو سخرية مع الناخب المعوق بسبب إعاقته؟

هل تمت مساعدة المقترع المعوق بشكل غير لائق؟

هل أبرزت في تقريرك، مراسلتك، الجانب الحقوقي في مشاركة الناخب المعوق، أم تعاملت معه وفق النموذجين الطبي، أو الرعوي؟

هل ضمنت أن يخرج تقريرك، أو مراسلتك من أمام مركز الاقتراع، بشكل يحفظ حقوق وكرامة الناخب المعوق؟

النموذج الاجتماعي الذي يرى "المشكلة في المجتمع لا في الشخص المعوق، حيث ينبغي إزالة العوائق واحترام التنوع، على العكس من النموذجين الطبي والخيري اللذين يريان المشكلة في الشخص المعوق ويزيدان من عزله". وتكفل تمتعهم بالإستقلالية لاختاروا من يرونه مناسباً لتمثيلهم، والتجهيزات الملائمة.

كما عرض الزميل عماد الدين رائف، الذي أدار الندوة، لنماذج من الصحافة اليومية اللبنانية تناولت قضايا الإعاقة ومفرداتها بشكل لا يتناسب مع حقوق هذه الفئة، وسبل التعاون لاستعمال مصطلحات تعبر عن القضايا والحقوق، في ظل غياب ميثاق شرف إعلامي يتعرض لذلك، وتناول النقاش عبارات جرى تداولها في الصحافة اللبنانية تعتبر مهينة للأشخاص المعوقين كـ "حوار طرشان"، "حكومة عرجاء.. معوقة"، وغيرها من العبارات التي تستعمل "كلما أريد التقليل من شأن خصم سياسي أو الاستهزاء به". كما دعا إلى استعمال المصطلحات الصحيحة المتلائمة مع الحقوق، بما يحفظ كرامة "فئة من المواطنين تتعدى العشرة بالمئة".

وفي ظل غياب ميثاق الشرف الإعلامي المتكامل كان لا بدّ للحملة من وضع ما يمكن أن يكون خطة عمل تكفل حقوق الأشخاص المعوقين إعلامياً عبر توعية وتثقيف الصحفيين وخاصة المراسلين من بينهم حيال القضية. وتتخذ خطة العمل هذه شكل الأسئلة التي يمكن للصحافي أن يطرحها على نفسه

سمعياً وذهنياً، وغياب أي تجهيز للأشخاص المكفوفين، واستمرار التصرف وفق الأحكام المسبقة تجاه الناخبين المعوقين". وأوضح مرّوه أن هدف الندوة الإعلامية "زيادة اهتمام الإعلاميين والصحافيين بقضايا المشاركة السياسية للأشخاص المعوقين، واعتماد لغة واحدة تسقط منها المصطلحات غير الملائمة، ومناقشة المعوقات الهندسية والسلوكية التي يواجهونها خلال ممارسة حقهم السياسي".

التجهيز الهندسي تم التعرف عليه أكثر خلال الندوة كإحدى الأولويات في التعاطي مع حقوق الناخبين من الأشخاص المعوقين. وتم الإضاءة على الموضوع أكثر مع ضحى يحفوفي منسقة "مشروع الدمج الإقتصادي الاجتماعي" لتوضيح التجهيز الهندسي المطلوب في الأبنية المستعملة كمراكز اقتراع، بما يضمن استقلالية حركة الناخبين المعوقين لدخول هذه الأماكن من الموقف والمنحدر والمصعد والممر وغرفة القلم، حتى الإذلاء باصواتهم في الصناديق.

الإعلام أولاً

من جانبه استعرض د. مروان البسط، أمين سر الاتحاد، الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص المعوقين وفق الإتفاقية الدولية الخاصة بهم، الصادرة عام ٢٠٠٦، مركزاً على تناول قضايا الإعاقة من قبل الإعلام وفق ما ورد في هذه الإتفاقية، متوقفاً عند المادة الثامنة منها، التي تنص على "تشجيع جميع وسائل الإعلام على عرض صورة للأشخاص المعوقين تتفق والحقوق"، أي وفق

انطلاقة مراقبي «حملة حقي»



بعد إعداد طويل للمراقبين والمتطوعين في "حملة حقي"، من خلال ورش عمل مكثفة خاضوها ضمن دورات "اتحاد المقعدين اللبنانيين"، "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" و"التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات"، انطلق مراقبو ومتطوعو الحملة في الجولة الانتخابية الأولى صبيحة الثاني من أيار من باحة قصر الأونيسكو في بيروت لمراقبة عملية الاقتراع في محافظة جبل لبنان. وكان قد تجمع منذ الصباح الباكر عشرات من المتطوعين والمراقبين الـ ١٢ من كافة مراكز الاتحاد في مشغرة، البقاع الأوسط، البقاع الشمالي، جبيل، صور، صيدا والنبطية. وكان المتطوعون قد زدوا بنسخ مخصصة للجولة الانتخابية من الاستمارات التي أجريت وفقها الدورات التدريبية. وكذلك في الجولات الانتخابية الأخرى. استقطب العمل القاعدي للاتحاد المتطوعين من كافة المراكز للمشاركة في عملية الرصد والمراقبة، فكان الجميع وفق قدراته يشارك في جولات بيروت، البقاع، الجنوب والنبطية.

تقارير مراقبي حملة حقي في البقاع

جاء القسم الثاني من المرحلة الثانية للانتخابات البلدية في البقاع حيث قسم إلى ثلاثة محاور في الجداول النهائية هي البقاع الشمالي والبقاع الأوسط والبقاع الغربي. أما على صعيد الفرق فقد توزعت على المحاور التالية: محور بعلبك (بعلبك، شمسطار، دورس، إيعات)، ومحور برالياس (برالياس، زحلة، مجدل عنجر، رعيت، علي النهري، جديتا، سعدنايل، تعلبايا، حوش الزراينة، مار افرام، حوش الأمر، المرج، المنارة، قب الياس، بوارج، تعلباية)، ومحور البقاع الغربي وراشيا. وتألفت فرق الحملة في البقاع من ٩٤ متطوعاً.

و



الانتهاكات

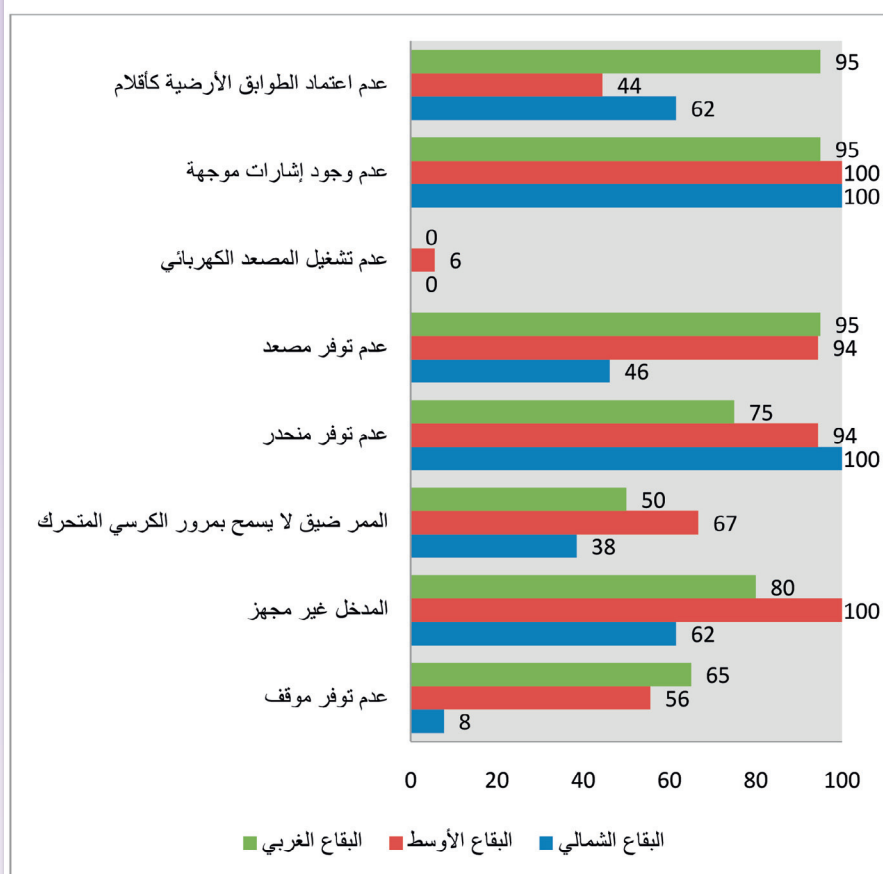
رصدت فرق حملة "حقي" بمتطوعيها المنتشرين على امتداد مراكز البقاع من شماله إلى وسطه إلى غربه كافة الانتهاكات المرتكبة بحق الأشخاص المعوقين من الناخبين. وجدولت استمارات المراقبين عبر ثلاثة محاور رئيسية في المراكز المعتمدة. وتضمن الرسوم البيانية الملخصة لنتائج تقارير المراقبين نسبة المخالفات إلى مراكز الاقتراع محل العينة التي اعتمدتها فرق الحملة فقط، دون أن تشمل كل مراكز الاقتراع.

أولاً: التجهيز الهندسي

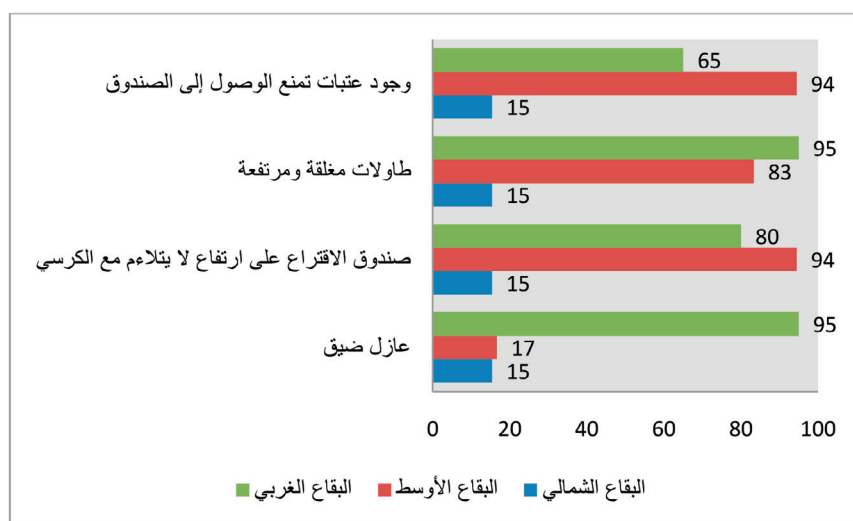
نقلت تقارير الفرق مخالفات واسعة على صعيد التجهيز الهندسي في مراكز الاقتراع. وشملت المخالفات انتهاكات من الخارج والداخل، بعضها يختص بالتجهيز الهندسي المطلوب إنشاؤه، كبناء المنحدرات وتوسيع المداخل والممرات، وبعضها



البقاع/ رصد التجهيز الهندسي في مركز الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



البقاع/ داخل أقلام الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



بواجهه ٣٣ درجة قبل الوصول إلى أول قلم دون وجود للمنحدرات، و٦٦ درجة للوصول إلى القلم الثاني، أما الأقلام الخمسة في المركز فتتقدمها عتبات بارتفاع ٢٥ سم. وكذلك الأمر في حوش الزاوية حيث يوجد ٢٣ درجة قبل الوصول إلى قلم الاقتراع في الطابق الأول، عدا عن ٥٠ درجة قبل الوصول إلى المدخل. مثل تلك الحالات منع عدداً من الأشخاص المعوقين من الاقتراع بل إن سيدة لم تتمكن من الصعود على الدرج في

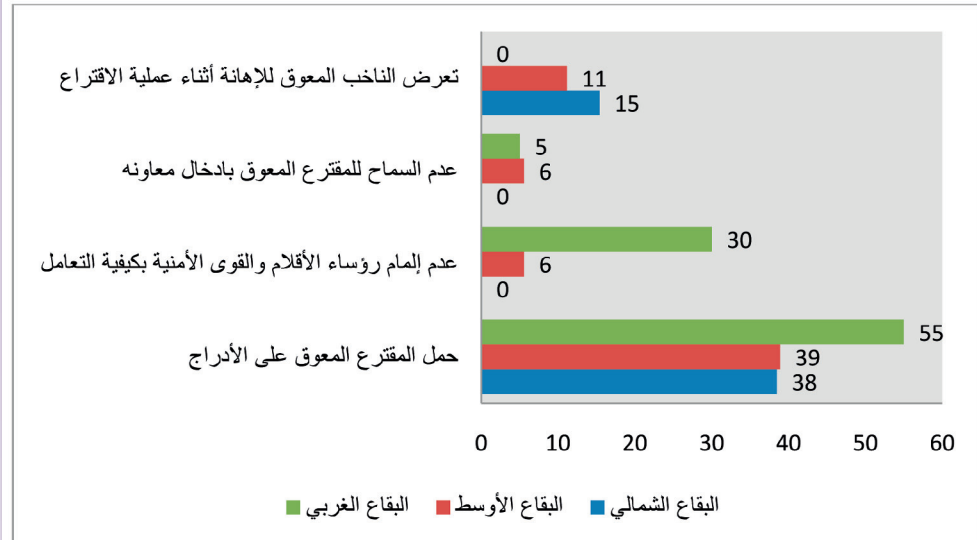
الآخر لا يتطلب أكثر من القيام بإجراء تنظيمي كما هو الحال مع اعتماد الطوابق العليا كأقلام اقتراع رغم توفر الغرف في الطوابق الأرضية.

والإنتهاك المتعلق بغياب الإشارات الموجهة للأشخاص المعوقين يحتل النسبة الأكبر من المخالفات مع اكتماله في البقاع الشمالي والبقاع الأوسط ووصله إلى ٩٥ بالمئة في البقاع الغربي، وهذا ما جعل الناخبين المعوقين يواجهون صعوبات في الوصول إلى قلم الاقتراع عدا عن الصعوبات الهندسية كما الحال مع أحد الأشخاص المكفوفين في بعلبك. وعلى الرغم من ذلك فقد تم منع متطوعي "حقلي" من تعديل الكفة قليلاً في إرشاد الأشخاص المعوقين عبر توزيع المنشورات وإلصاق الإعلانات في عدد من المناطق كما حصل في دورس.

وترتفع نسبة المداخل غير المجهزة إلى ٦٢ بالمئة في البقاع الشمالي و١٠٠ بالمئة في الأوسط و٨٠ بالمئة في الغربي بدون توفر للمنحدرات أو في وجود لمنحدرات غير صالحة للإستخدام كما الحال في الريش الشرقي في بعلبك حيث يوجد منحدر لكنه شديد الإنحدار، تشكل خطورته نسبة أكبر بكثير من فائدته. أما مواقف السيارات فلا تتواجد إلا في البقاع الشمالي بنسبة كبيرة بينما تقل نسبتها في الأوسط والغربي، ما يزيد من صعوبة الوصول إلى القلم بالنسبة إلى الناخب المعوق. ولم يكسر نسبة اعتماد الطوابق الأرضية كأقلام إلا البقاع الأوسط حيث وصلت نسبة المخالفة إلى ٤٤ بالمئة فقط وتلاه البقاع الشمالي بـ ٦٢ بالمئة بينما نال البقاع الغربي النسبة الأكبر من الإنتهاك بـ ٩٥ بالمئة. ويزداد حصار الناخب المعوق مع عدم وجود مصاعد بنسبة ٤٦ بالمئة في البقاع الشمالي و٩٤ بالمئة في البقاع الأوسط و٩٥ بالمئة في البقاع الغربي، والواضح من خلال تقارير المراقبين أن نسبة عدم تشغيل المصعد كانت ضعيفة للغاية فيظن الناظر إليها أن لا انتهاكاً تم في هذا المجال، لكن الحقيقة مختلفة حيث تخفي غياب تام للمصاعد في بعض المناطق فكيف يمكن تشغيلها؟ أو تخفي أمراً مختلفاً كالمساحات الضيقة لبعض المصاعد التي لا تلائم قدرة الأشخاص المعوقين على استخدامها كما هو الحال في

حوش الأمراء في زحلة. كل هذه الأمور مجتمعة جعلت من الإستحيل على الشخص المعوق الوصول إلى قلم الاقتراع دون أن يتم حمله من قبل ذويه أو المندوبين بطرق غير لائقة أحياناً. وتبرز مثل تلك الصعوبات بشكل أكثر تفصيلاً في "ثانوية خليل مطران" في بعلبك مثلاً، حيث يبدأ المشهد بمركز مرتفع يقع في طلعة، وقبل الدخول إلى الثانوية تواجه الشخص المعوق عتبة بارتفاع ١٥ سم، بمدخل ضيق للثانوية، وبعد الدخول

البقاع/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



العازل على درجة كما الحال في "مدرسة سعدنايل الرسمية". وداخل غرف الاقتراع لم يتمكن الناخبون المعوقون من التحرك بسهولة وحرية حيث ووجهوا بعتبات تمنع وصولهم إلى الصندوق، وبطاولات مغلقة ومرتفعة تمنع عليهم إدخال الكرسي. وكذلك بتواجد صندوق الاقتراع على ارتفاع لا يتلاءم مع الكرسي. وتعددت نسب هذه الانتهاكات إلى ١٥ بالمئة في البقاع الأوسط والغربي. وتبرز الأمثلة على ذلك في دار البلدية في شمسطار حيث تضيق مساحة التحرك للكرسي. والحال كذلك مع تضيق الممر بالطاولات في "ثانوية برياليس الرسمية".

تقارير المراقبين. وتشير النسب أنّ البقاع الشمالي هو الأقل انتهاكاً على صعيد كل المخالفات حيث ثبتت النسبة في الانتهاكات الأربعة عند ١٥ بالمئة مما يجعل تلك المنطقة أو المحور من الأكثر تجهيزاً على هذا الصعيد في كل لبنان اعتماداً على المراكز المرصودة بواسطة مراقبي الحملة. فبالنسبة للمخالفة الأولى المتعلقة بالعازل غير المناسب أو الضيق لا تتجاوز النسبة في البقاع الأوسط ١٧ بالمئة بينما تصل في البقاع الغربي إلى ٩٥ بالمئة وقد لوحظ في كثير من الأقسام وجود

"التكميلية الثالثة للصبيان" في بعلبك بسبب بدانتها. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى مخالفة أخرى تتعلق بتجهيز المرافق الصحية حيث رصد المراقبون نسبة كبيرة من الحمامات الضيقة وغير المجهزة والتي يصعب الوصول إليها بسبب العتبات والأدرج. كما هو الحال في "ثانوية خليل مطران" و"تكميلية الصبيان" في بعلبك.

ثانياً: داخل قلم الاقتراع

بعد وصول الناخب المعوق إلى قلم الاقتراع تواجهه كذلك حواجز وعقبات أخرى تمنع عليه ممارسة حقه بالشكل الأمثل، وتشكل بالتالي انتهاكات بحقه تظهرها





ثالثاً: في التعامل مع الناخب المعوق

واجه الناخب المعوق في البقاع تعاملاً غير لائق في كثير من الحالات. منها بعض الأمور التي قد تكون غير مقصودة كمسألة عدم إدراج اسم ناخب معوق على لوائح الشطب في بعليك. ومنها كذلك تعليق لوائح الشطب في بعض المراكز على علو ليس بمتناول كل الناخبين. وتبين النتائج أن الإنتهاك المتعلق بحمل المقترع المعوق على الأدراج توزع على كافة محاور البقاع حيث سجل نسبة ٢٨ بالمئة في البقاع الشمالي و٣٩ بالمئة في البقاع الأوسط و٥٥ بالمئة في البقاع الغربي. ولم يتوقف الإنتهاك عند حمل المقترع فحسب بل تعداه إلى حمله بطريقة غير لائقة أبداً مما سبب أثاراً نفسية وجسدية لعدد من الأشخاص المعوقين. ففي "مدرسة بعليك الرسمية الجديدة" تم رصد فتاة معوقة تبكي بعدما حملت إلى الطابق الأول كيفما اتفق. وكذلك انزعج من طريقة حمله أحد الناخبين المعوقين في المركز نفسه. والأمر نفسه تكرر في البقاع الغربي حيث اعتبر بعض الناخبين المعوقين أن طريقة حمله إلى قلم الإقتراع مهينة. وحصل أمر مائل في "تكميلية الصبيان في بعليك" حيث حمل بعض الأشخاص على الظهر. ولم يتوقف الإنتهاك عند حدود الأشخاص المعوقين بل تعداهم إلى المسنين الذين ساعدهم بعض مندوبي اللوائح للوصول إلى قلم الإقتراع لكن تم تركهم بعد ذلك ليتدبروا أمرهم بأنفسهم كما حصل في برالياس.

وبالنسبة للانتهاك المتعلق بعدم إلمام رؤساء الأقسام والقوى الأمنية بكيفية التعامل مع الناخب المعوق فلم يتم تسجيلها في البقاع الشمالي رغم أن أحد رؤساء الأقسام في "تكميلية الصبيان في بعليك" أخطأ في الطلب من أحد الناخبين المعوقين إدخال مغلفه في صندوق المخاتير عوضاً عن صندوق البلديات. وسجلت المخالفة بنسبة ضئيلة في البقاع الأوسط بـ ٦ بالمئة وبنسبة أكبر في البقاع الغربي بـ ٣٠ بالمئة. وأظهر رصد مراقبي الحملة تعامل قوى الأمن باستخفاف مع أحد الأشخاص المعوقين في برالياس وعرقلة دخول سيارة شخص معوق في المكان نفسه. كما أن قوى الأمن لم تفتح الباب الآخر لسيدة مسنة مما اضطرها للانتظار أمام المدخل في "نانوية شمسطار".

كما تم رصدت معاملة سيئة من جانب مندوبين وأشخاص آخرين تجاه الأشخاص المعوقين في ما يدخل في الإنتهاك المتعلق بتعرض الناخب المعوق للإهانة أثناء عملية الإقتراع الذي ظهر بنسبة ١٥ بالمئة في البقاع الشمالي وبنسبة ١١ بالمئة في البقاع الأوسط ولم يسجل ذلك في البقاع الغربي. وتم رصد

بعض الأمثلة على ذلك في "مدرسة بعليك الرسمية". حيث وجهت لشخص معوق كلمة غير لائقة. كما قام بعض المندوبين بالإساءة لشخص معوق ذهنياً وتصرفوا بشكل غير لائق مع أهله في الريش الشرقي في بعليك. مع تسجيل إيجابية من بعض الأشخاص الذين سألوا مندوبي الحملة عن قدرات الشخص المعوق ودوره، وأبدوا اهتماماً بقضايا الحملة.

وكانت نسبة الإنتهاك المتعلق بعدم السماح للمقترع المعوق بإدخال معاونه ضئيلة حيث ظهرت بنسبة ٦ بالمئة من المراكز المرصودة في البقاع الأوسط وبنسبة ٥ بالمئة في البقاع الغربي بينما اختفت كلياً في البقاع الشمالي. ورصد ذلك في "نانوية برالياس الرسمية" حيث منع معاون أحد الأشخاص المعوقين من الدخول معه.

كما لوحظ اعتراض القوى الأمنية لفرق الحملة في كثير من المراكز الانتخابية على امتداد البقاع. كما حصل في شمسطار وبرالياس والمرج.

تقارير مراقبي حملة حقي في محافظتي الجنوب والنبطية

تابعت حملة "حقي" رصد الانتهاكات بحق الناخبين المعوقين في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية والإختيارية ٢٠١٠ التي جرت في محافظتي الجنوب والنبطية. وقد استمرت الحملة في رصدها عبر عدة محاور في المحافظتين هي: صيدا، وقرى صيدا (مغدوشة، الصرفند، البيسارية، النجارية، المروانية)، وقضاء جزين، وقضاء صور (صور، البازورية، الشهابية، البرغلية، صريفا، جوبا)، والنبطية التحتا، والنبطية الفوقا، ومحور أنصار-الزراية (أنصار، الزراية، الخرايب، بريقع، كفر صير)، ومحور كفر رمان (كفر رمان، حبوش، الكفور، دير الزهراني) ومدينة الخيام في مرجعيون. وتابعت الحملة عملها عبر ٤٧ فريقا، وزعت على كافة المحاور الجنوبية.

الانتهاكات

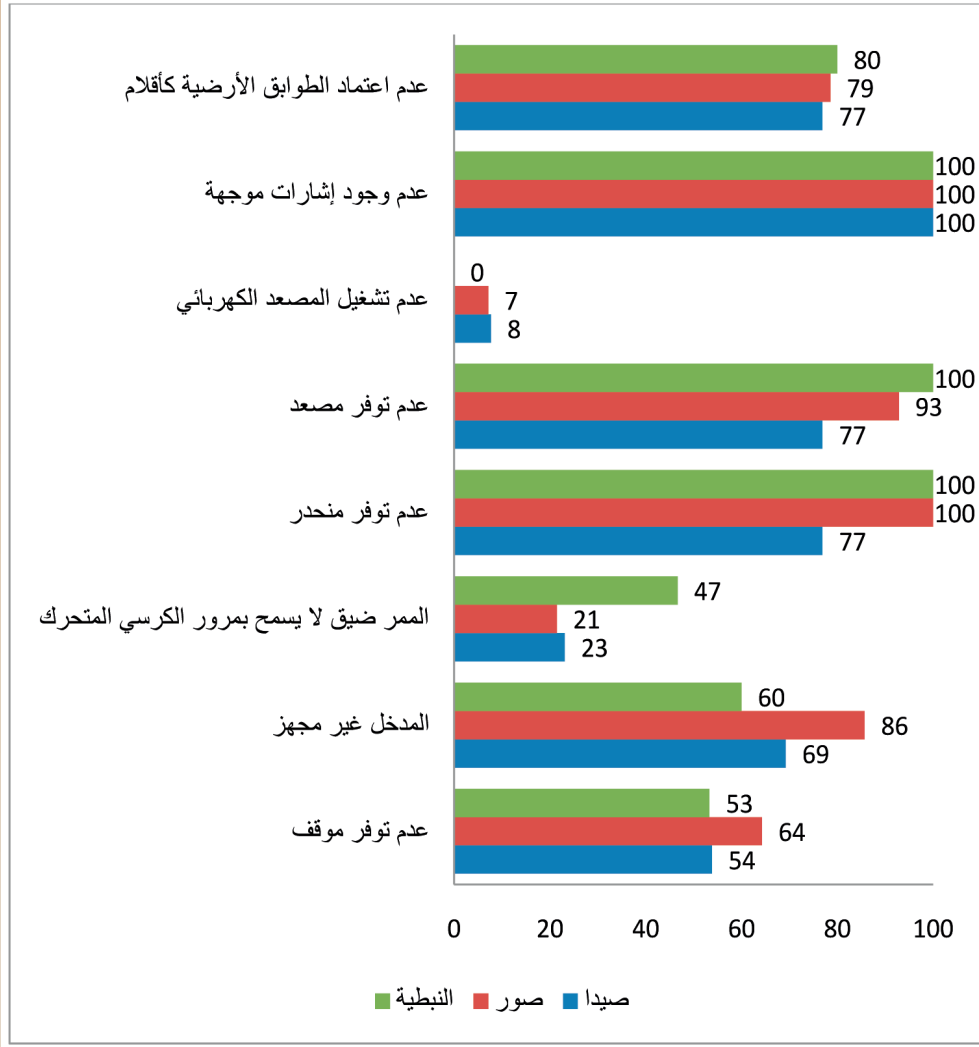
تمكنت فرق الحملة من رصد العديد من الانتهاكات بحق الناخبين المعوقين، وقسمت على المحاور الثلاثة: التجهيز الهندسي، وداخل القلم، وكيفية التعامل مع الناخب المعوق. وقامت الفرق خلال عملها الميداني بمساعدة العديد من الناخبين المعوقين أو كبار السن في الوصول إلى صناديق الإقتراع في ظل غياب التجهيز الهندسي الملائم عن كثير من المراكز الانتخابية. كذلك تعرض بعض مندوبي الحملة للمضايقة من بعض القوى الحزبية وقوى الأمن. ويشار إلى أن نتائج عمل المراقبين تضم نسبة المخالفات إلى مراكز الإقتراع محل العينة فقط، ولا تتعداها إلى مراكز الإقتراع ككل.

أولاً: التجهيز الهندسي

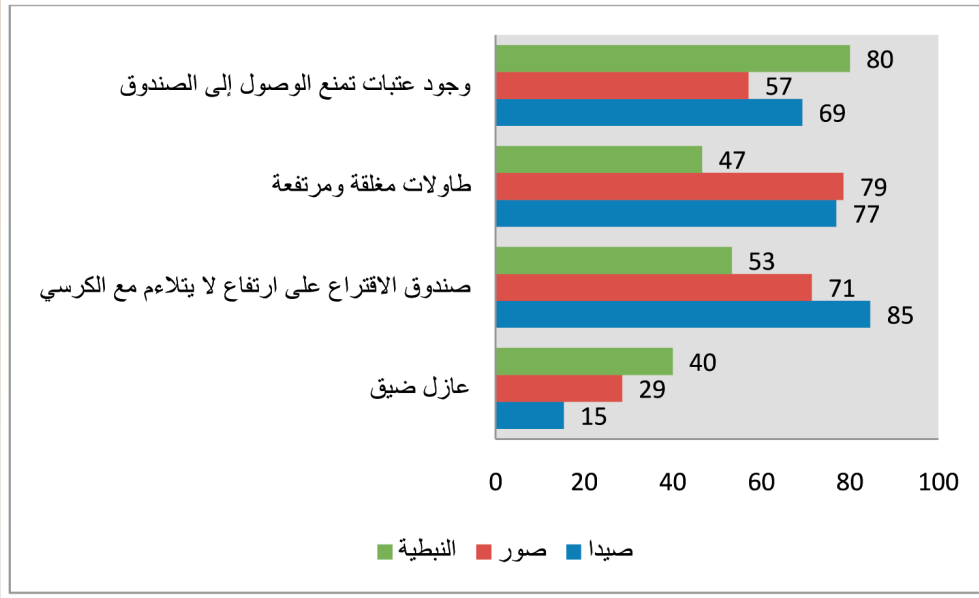
لا وجود لأي إشارة موجهة للأشخاص المعوقين في انتخابات الجنوب والنبطية. ولا تتوقف النسب المرتفعة في الانتهاكات عند تلك المخالفة فحسب، فالانتهاكات الباقية التي يشير إليها الجدول لمست سقوفا عالية خاصة في المخالفة المتعلقة بعدم وجود منحدرات حيث اكتملت نسبة الإنتهاك في صور والنبطية ووصلت إلى ٧٧ بالمئة في صيدا. وهناك بعض المراكز التي جهزت بمنحدرات بالفعل لكن بعضها كان غير مناسب هندسيا، وبعضها الآخر كان مقفلاً أمام العابرين بسبب سده بواسطة سيارات قوى الأمن أو موظفي الأرقام التي توقفت أمام المنحدرات. وفي مخالقات متراصة يتضح أن الطوابق الأرضية لم يتم اعتمادها كأرقام اقتراع في ٧٧ بالمئة و٧٩ بالمئة و٨٠ بالمئة في صيدا وصور والنبطية على التوالي، على الرغم من أن كثيرا من المراكز توفرت فيه غرف أرضية لكنها لم تستخدم



الجنوب/ رصد التجهيز الهندسي في مركز الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



الجنوب/ داخل أقلام الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



كأقلام لأسباب مجهولة، ومع ذلك لم يتوفر أي مصعد في تلك المراكز، فوصلت نسبة الانتهاك في صيدا إلى ٧٧ بالمئة، وفي صور إلى ٩٣ بالمئة، وفي النبطية اكتملت النسبة غاما. يبقى بعد ذلك أن نشير إلى أن ما بقي من مصاعد في صيدا وصور لم يتم تشغيله، أما في النبطية فكيف يمكن تشغيل أو إيقاف ما لا وجود له؟ ودفع الوضع المأزوم على صعيد وصول الناخبين المعوقين إلى صندوق الاقتراع بكثيرين منهم إلى مقاطعة الانتخابات نهائيا، وساعد مندوبو المرشحين بعضهم الآخر عبر حملهم إلى الطوابق، كذلك ساهم متطوعو الحملة في مساعدة بعض الناخبين المعوقين ومنهم كذلك من الأشخاص المكفوفين والمسنين. وفي ملاحظة خارجة عن التصنيف لاحظت فرق حملة حقلي أن الموقع الجغرافي بحد ذاته لبعض المراكز الانتخابية بعيد عن الشوارع الرئيسية ويقع في مناطق مرتفعة كجبل أو تلة.

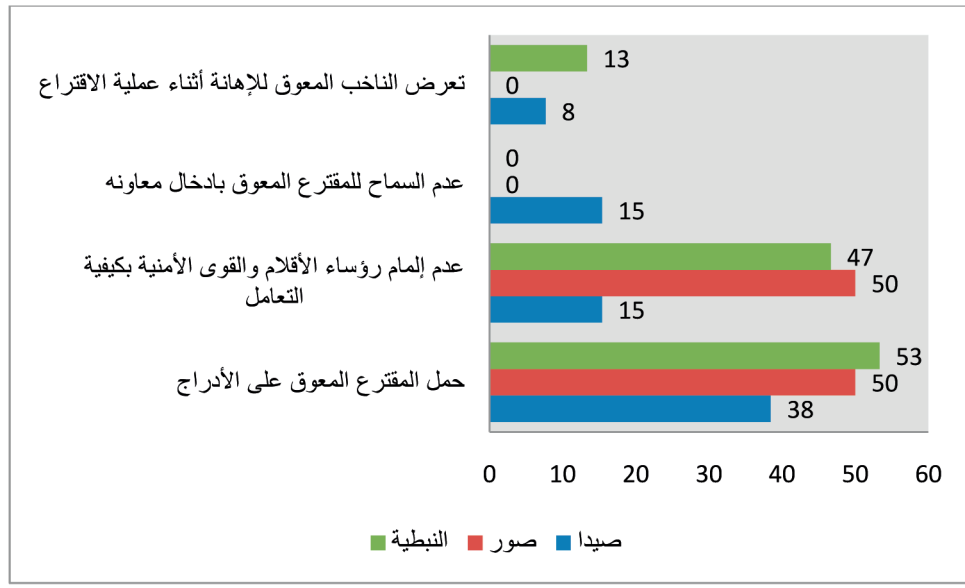
وعلى الرغم من المساحات واسعة في المناطق الجنوبية فأكثر من نصف مراكز الاقتراع المرصودة في صيدا وصور والنبطية لم يتوفر فيها موقف للسيارات مما اضطر كثير من الناخبين المعوقين إلى النزول على بعد مسافات متباينة من المراكز، وارتفعت النسبة أكثر في حالة المداخل المجهزة حيث وصلت نسبة التجهيز للمداخل في حدها الأقصى إلى ٤٠ بالمئة في النبطية وتدنّت إلى ٣١ بالمئة في صيدا و١٤ بالمئة في صور، وأدى ذلك إلى وقوف بعض الناخبين من المسنين في طوابير، وأدى كذلك إلى حمل بعض الناخبين المعوقين لتجاوز عتبات المداخل ومساحاتها الضيقة.

وتدنى نسبة الممرات الضيقة التي لا تسمح بمرور الكرسي أكثر من باقي المخالفات في المراكز المرصودة، فتصل في صور إلى ٢١ بالمئة، وفي صيدا إلى ٢٣ بالمئة، وترتفع في النبطية إلى ٤٣ بالمئة، لكن ذلك غير كاف بطبيعة الحال حيث أن الممرات الواسعة لم تتواجد بشكل كامل في أي من مراكز المحاور الثلاثة جنوبا.

ثانياً: داخل قلم الاقتراع

يتبين من خلال تقارير المراقبين أن الوصول إلى صندوق الاقتراع صعب للغاية ومستحيل في بعض الأحيان بالنسبة للناخبين

الجنوب/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



التزامهم بالقانون. كذلك رصد المراقبون عدداً من الإشكالات الأمنية في بعض المراكز تطوّر بعضها إلى التعارك واستخدام السلاح الأبيض كما حصل في صيدا. وقد اضطر المراقبون إلى الإنسحاب أكثر من مرة بسبب ذلك. وواجهوا كذلك ضعفاً في أداء قوى الأمن في بعض المراكز وعدم قدرة على الإحاطة الكاملة في تأمين العملية الانتخابية بشكل كامل.

أما بالنسبة للناخبين المعوقين فقد واجهوا ما واجهوه من معاملة غير لائقة من قبل عدة أطراف أدت إلى انتهاكات عديدة

عبر الاقتراع خارج العازل. و جلب الصندوق إلى الناخب المعوق، وإسقاط الظرف عوضاً عنه في ما شكّل استحالة له للاقتراع باستقلالية معظم الأحيان.

ثالثاً: في التعامل مع الناخب المعوق

واجه مراقبو الحملة في أحيان كثيرة معاملة غير لائقة من قبل قوى الأمن والمنظمين حيث منعوا في كثير من المراكز من الدخول رغم

المعوقين حركياً. فالدخول إلى العازل والتحرك فيه غير متاح دائماً حيث عانى الأشخاص المعوقون من وجود عوازل ضيقة في ١٥ بالمئة من مراكز صيدا و٢٩ بالمئة من مراكز صور و٤٠ بالمئة من مراكز النبطية. وفي بعض المراكز لاحظ المراقبون وجود العازل فوق العتبة تماماً بشكل يمنع دخول الكرسي وراه. أما الطاولات المغلقة والمرتفعة فترتفع نسبتها أكثر بكثير. وكذلك تتواجد صناديق الاقتراع على ارتفاع لا يتلاءم مع كرسي الناخب المعوق في أكثر الأقسام. وتتوحد تلك الانتهاكات العتبات التي تمنع الوصول إلى صندوق الاقتراع. وكذلك تبين في مخالفات من خارج القائمة وجود بعض العازل والصناديق خلف الطاولات بما يمنع الناخب المعوق من الوصول بكرسيه إليها. كل تلك الانتهاكات أدت بدورها إلى انتهاكات أخرى على صعيد التعامل مع الشخص المعوق. وظهر أحياناً كثيرة عبر الاقتراع خارج العازل. و جلب





أحد المراكز المجهزة النادرة في لبنان

إلى ٨ بالمئة في صيدا و١٣ بالمئة في النبطية من دون أن يسجل ذلك في صور. والمخالفتان الأخيرتان نقل المراقبون كثيرا من الأمثلة عليهما. منها السخرية التي أبداها مندوبو اللوائح وقوى الأمن تجاه الأشخاص المعوقين والمسنين. ومنها كذلك اضطراب امرأة معوقة ومسننة إلى الوقوف في طابور لتتمكن من الدخول. ومنها مواجهة الناخب المعوق بنوع من الشفقة. ومنها تدخل بعض الأحزاب على سبيل "الواسطة"، ومنها عدم جواب رئيس القلم مع مراقبي الحملة لتسهيل اقتراع الأشخاص المعوقين. ومنها تافه مندوبين بوجه امرأة مسنة إلى جانب رئيس القلم. وفرض لائحة على امرأة معوقة كذلك قرب رئيس القلم. ومنها تدخل رؤساء القلم المباشر في مد "يد المساعدة" للأشخاص المعوقين عبر إدخال المطاريף في الصندوق عوضا عنهم أو إنزال الصناديق إليهم أو الإمساك بيد الشخص المعوق وهو يدخل الطرף. ومنها اعتراض أحد المندوبين على اقتراع ناخبة مكفوفة بمساعدة شقيقتها ما ترك انطباعا سيئا لديها. أما المخالفة المتعلقة بعدم السماح للناخب المعوق بإدخال معاون معه فلم تظهر إلا في صيدا بـ ١٥ بالمئة. ويبدو أنه في كثير من الأحيان كان معاونون أنفسهم ينتهكون الحرية الانتخابية للشخص المعوق عبر فرض اللوائح عليه. وإجباره أحيانا على انتخاب من يريدون في تدخل فاضح.

جأهم في المناطق الثلاث المرصودة كما تظهر تقارير المراقبين التي لحصها الرسم البياني. وأول ما يتبادر إلى الذهن هو تعميم وزارة الداخلية والبلديات الذي يطلب التعامل اللائق مع الناخبين من الأشخاص المعوقين وتسهيل عملية اقتراعهم. وقد نقل بالفعل مراقبو الحملة من أماكن عديدة أنّ مثل هذا التعميم لم يسمع به أحد من رجال قوى الأمن ما يطرح تساؤلات عن جدوى تعميم يناقض اسمه في عدم تعميمه! وحمل كثير من الناخبين المعوقين على الأدرج في انتهاك يعود بنا إلى أصل المشكلة وهو التجهيز الهندسي وعدم اعتماد الطوابق الأرضية كأفلام. وقد انبرى لمساعدتهم مندوبو المرشحين وفي أحيان أخرى متطوعو الحملة. ومن المفارقات أنّ أحد المسنين في صيدا تم حمله على ظهر أحد أبنائه إلى الطابق الثاني حيث قلم الاقتراع.

كذلك تم رصد انتهاكات كثيرة وعديدة في المخالفة المتعلقة بعدم إلمام رؤساء الأفلام والقوى الأمنية بكيفية التعامل مع الأشخاص المعوقين ووصل النسبة في صور والنبطية إلى ٥٠ و٤٧ بالمئة على التوالي بينما تدنت في صيدا إلى ١٥ بالمئة. ويتبع ذلك تعرض الناخب المعوق للإهانة أثناء عملية الاقتراع بنسب وصلت



الانتهاكات الانتخابية بحق الأشخاص المعوقين غزت المحافظات اللبنانية

و

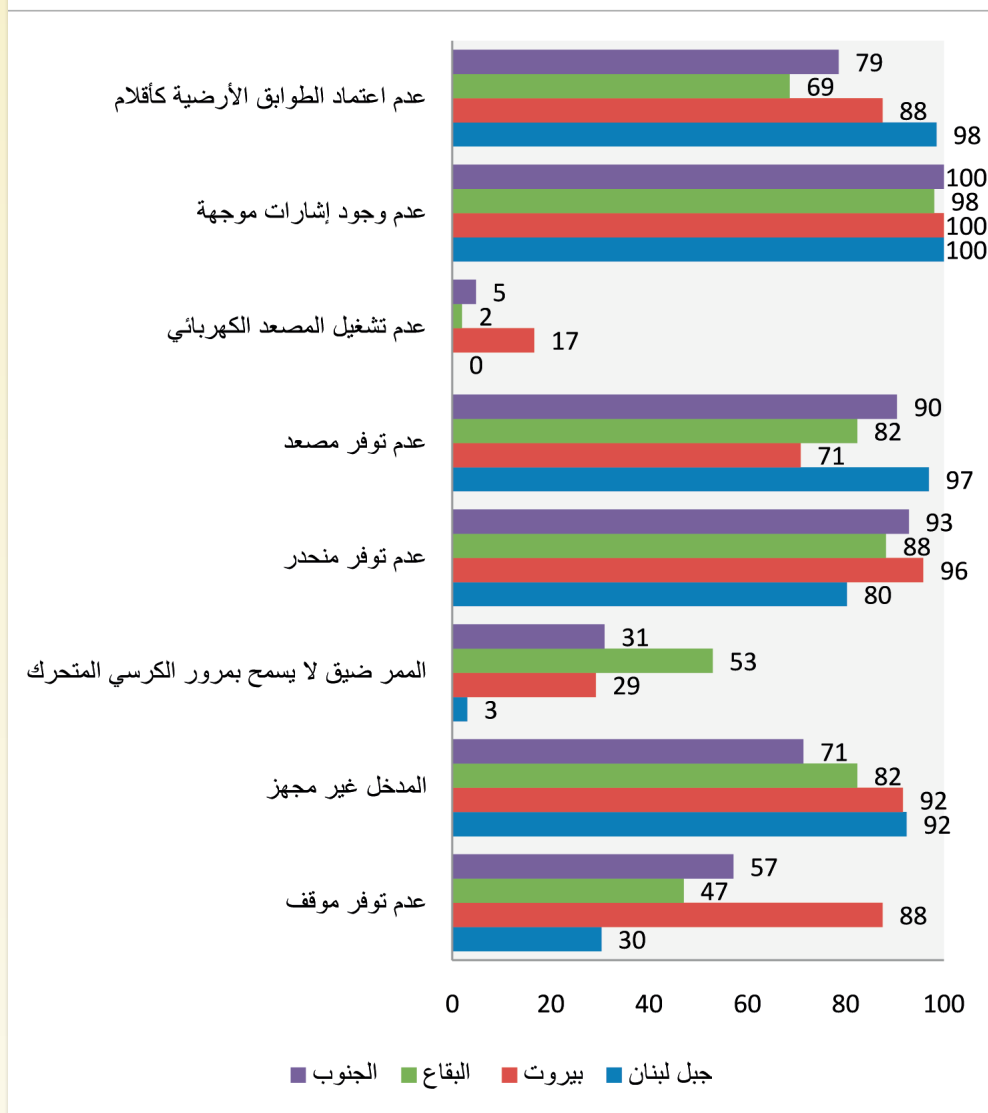


وعلى الرغم من أنَّ نسب الانتهاكات تقاربت في كثير من الأحيان بين المحافظات اللبنانية، فإنَّ بعض المحافظين وعلى امتداد الدوائر فيها، احتفظت لنفسها بصفة الأكثر انتهاكا، أو الأقل انتهاكا بحق الأشخاص المعوقين.

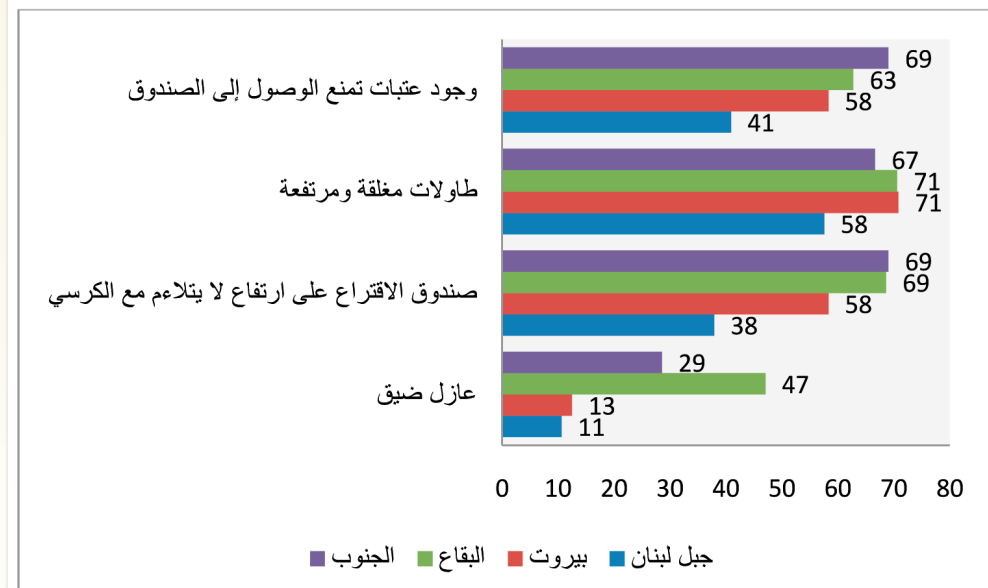
ومع تقسيم الانتهاكات إلى ثلاث مجموعات يتضح أنَّ الانتهاك المتعلق بالتجهيز الهندسي هو الأكثر تواجداً في لبنان ككل. وتتقارب النسب بين المحافظات كافة بخصوص هذا الانتهاك مع ارتفاع بعض نقاط الانتهاك فيه إلى نسب تكاد تكون كاملة، لا بل إنَّ إحدى النقاط



لبنان/ رصد التجهيز الهندسي في مرافق الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



لبنان/ داخل أقلام الاقتراع (% من مراكز الاقتراع)



على هذا الصعيد، لكن نظرة أخرى تجعله يلاحظ مباشرة أن ربطها بعدم توفر مصاعد يوضح أمراً أساسياً هو عدم القدرة على تشغيل ما ليس متوفراً في الأساس!

في جبل لبنان تبرز حسنة ما في الانتهاك المتعلق بالمراتب الضيقة حيث تتدنى النسبة إلى ٣ بالمئة فقط. وكذلك تتدنى نسبة هذا الانتهاك في باقي المحافظات لكن بقدر مختلف عن جبل لبنان حيث تصل في بيروت إلى ٢٩ بالمئة، والجنوب إلى ٣١ بالمئة، وترتفع في البقاع إلى ٥٣ بالمئة.

محافظه جبل لبنان أيضاً تنصدر البقية في الانتهاك المتعلق بعدم توفر موقف حيث تتدنى نسبة انتهاكها على هذا الصعيد إلى ٣٠ بالمئة، بينما ترتفع في البقاع إلى ٤٧ بالمئة، وفي الجنوب إلى ٥٧ بالمئة. أما بيروت فتشهد النسبة الأكبر بـ ٨٨ بالمئة ما يعكس الحاجة الملحة إلى اعتماد تسهيلات طارئة خاصة بالعاصمة المكتظة بالأبنية والمدارس والمراكز الانتخابية غير المجهزة.

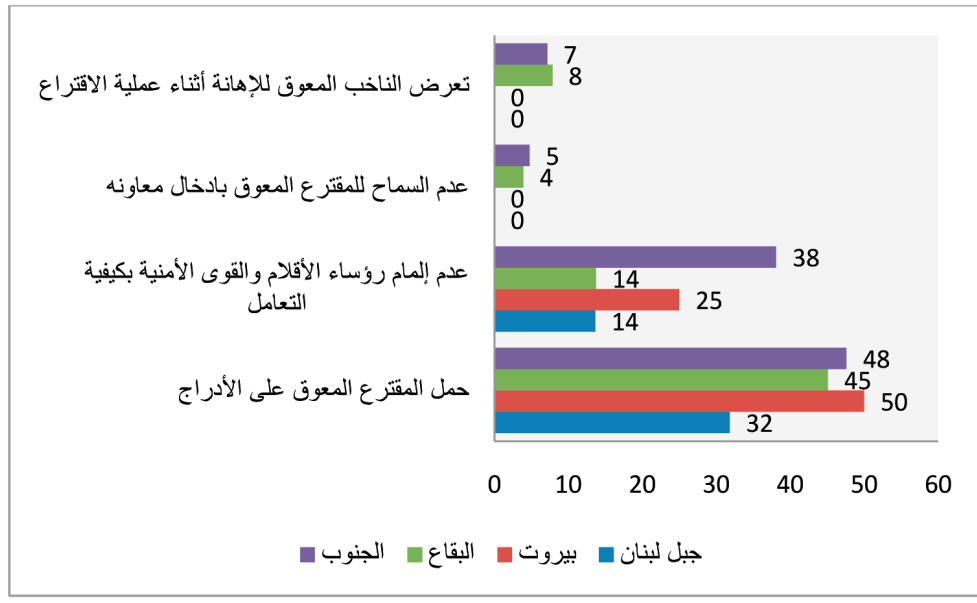
وفي مخالفتين متقاربتين يبرز الإرتفاع الملحوظ في الانتهاك المتعلق بعدم تجهيز المدخل حيث ترتفع في الجنوب إلى ٧١ بالمئة، وفي البقاع إلى ٨٢ بالمئة، وتتماثل في جبل لبنان وبيروت بـ ٩٢ بالمئة. كذلك يبرز ارتفاع نسب الانتهاك بخصوص عدم توفر المنحدرات حيث تصل إلى ٨٠ بالمئة في جبل لبنان، وترتفع إلى ٨٨ بالمئة في البقاع، و٩٣ بالمئة في الجنوب، وتصل في أقصى ارتفاع لها إلى ٩٦ بالمئة في بيروت.

داخل قلم الاقتراع

ترتفع على صعيد لبنان ككل نسبة المخالفات داخل قلم الاقتراع بحق الأشخاص المعوقين لكن بنسبة أقل من الانتهاكات المتعلقة بالتجهيز الهندسي. أما على صعيد المحافظات فالبقاع تشهد أوسع نسبة من الانتهاك في مجموع النقاط الأربعة المؤلفة لهذا القسم، فخصوص الطاومات المغلقة والمرتفعة التي لا تلائم حرك الكرسي الخاص بالشخص المعوق ترتفع نسبة وجودها إلى ٧١ بالمئة في البقاع وبيروت، و٦٧ بالمئة في الجنوب و٥٨ في جبل لبنان.

كذلك ترتفع نسبة الانتهاك المتعلق بوجود صندوق الاقتراع على علو لا يتلاءم مع الكرسي في كل

لبنان/ في التعامل مع المقترعين المعوقين (% من مراكز الاقتراع)



أو الإشارات الجسدية. والأهم من ذلك أنه شهد نسبة مرتفعة في كل محافظة من المحافظات. فوصلت النسبة إلى ٣٢ بالمئة في جبل لبنان، و٤٥ بالمئة في البقاع، و٤٨ بالمئة في الجنوب، و٥٠ بالمئة في بيروت. ويردنا هذا الانتهاك مباشرة إلى غياب التجهيز الهندسي المساهم الأكبر في انتشاره وازدياد نسبه.

بهذه الحال يتضح بشكل جلي تيزه الرسوم البيانية، أن الانتهاكات - باستثناء القليل منها - شملت كل المحافظات اللبنانية خلال الانتخابات البلدية والإختيارية للعام ٢٠١٠. أما النسب المرتفعة فقد تفاوتت بحسب كل انتهاك، فسجلت الرقمين القياسيين الأدنى والأعلى حيث شهدت صفرا بالمئة في بعضها ووصلت إلى مئة بالمئة في بعضها الآخر.

المحافظات. وتصل في أقل نسبة إلى ٣٨ بالمئة في جبل لبنان، بينما ترتفع إلى ٥٨ بالمئة في بيروت، و٦٩ بالمئة في كل من الجنوب والبقاع.

وينسحب كذلك ارتفاع نسبة الانتهاك على المخالفة المتعلقة بوجود عتبات تمنع على الشخص المعوق الوصول إلى الصندوق. وتشهد هذه المخالفة نسبة ٤١ بالمئة في جبل لبنان، و٥٨ بالمئة في بيروت، وترتفع إلى ٦٣ بالمئة في البقاع، و٦٩ بالمئة في الجنوب.

وتبرز محافظة البقاع مجدداً في الانتهاك المتعلق بالمعازل الضيقة حيث ترتفع نسبة الانتهاك على هذا الصعيد فيها إلى ٤٧ بالمئة، بينما تتدنّى في باقي المحافظات إلى ٢٩ بالمئة في الجنوب، و١٣ بالمئة في بيروت، و١١ بالمئة في جبل لبنان.

في التعامل مع المقترعين المعوقين

القسم الأخير من الانتهاكات وإن لم يشهد أرقاماً قياسية كما هو الحال مع القسمين السابقين فهو على جانب كبير من الحساسية، حيث يمس الناخب المعوق مباشرة ويترك تأثيره الجسدي والنفسي عليه.

والتفاوت واضح بين المحافظات في نقاط هذا الانتهاك ويبرز أولاً عبر الانتهاك المتعلق بتعرض الناخب المعوق للإهانة أثناء عملية الاقتراع، حيث تختفي النسبة بشكل تام في كل من جبل لبنان وبيروت، بينما تصل إلى ٧ بالمئة في الجنوب و٨ بالمئة في البقاع. وهذه المخالفة بالذات يجب العمل أكثر من خلالها على صعيد التوعية الوطنية خاصة أن النسبة الضعيفة للانتهاك تساهم في العمل على إخفاء الانتهاك كلياً أو بشكل شبه كلي.

كذلك تختفي أي نسبة انتهاك في جبل لبنان وبيروت مجدداً في المخالفة المتعلقة بعدم السماح للمقترع المعوق بادخال معاونه، بينما تشهد نسبة ضعيفة في البقاع بـ ٥ بالمئة والجنوب بـ ٥ بالمئة.

ولا تختفي نسبة الانتهاك في النقطتين الأخيرتين في أي من المحافظات، فعند إلمام رؤساء الأقسام والقوى الأمنية بكيفية التعامل مع الناخب المعوق تصل في البقاع وجبل لبنان إلى ٤١ بالمئة، وفي بيروت إلى ٢٥ بالمئة، بينما تسجل ارتفاعاً أكبر في الجنوب بـ ٣٨ بالمئة.

الانتهاك الأخير في اللائحة ككل والمتعلق بحمل المقترع المعوق على الأدرج، يتخذ منحى مهيئاً كذلك بحق الناخب المعوق ولو لم يكن على صعيد اللفظ





حملة حقّي ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ في النضال المدني ونتائجه



١ أولاً: منطلقات الحملة

سناداً إلى المادة السابعة من الدستور اللبناني، التي تنص على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم"، انطلقت "حملة حقّي" عام ٢٠٠٥ من خالف "الاتحاد المقعدين اللبنانيين" و"جمعية الشبيبة للمكفوفين"، وتابعت نشاطاتها مع الانتخابات الفرعية عام ٢٠٠٧، ثم انطلقت من جديد مطلع العام ٢٠٠٩ لفتح ملف الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان خضيراً للانتخابات النيابية التي جرت في ٧ حزيران ٢٠٠٩، ثم رصدت فرق مراقبي الحملة تلك العملية الانتخابية لتخرج بتقرير يعكس واقع الانتهاكات بحق الناخبين المعوقين. ومن جديد مع انطلاقة انتخابات العام الحالي كانت الحملة جاهزة لتعزيز اقتراح الناخبين المعوقين ورصد عملية اقتراعهم.

ولخصت الحوارات بين حملة حقّي والوزارات والإدارات المعنية ببيئة هندسية دامجة وملائمة، تسهل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين في العام ٢٠٠٩، والمواكبة لمناقشة مسودة المرسوم التطبيقي المتعلق بقانون الانتخابات، ملاحظات الوزارات والإدارات المعنية بتسهيل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين في الانتخابات، من جهة، واقتراحات المجتمع المدني اللبناني لتذليل بعض العقبات التي قد تحول دون تطبيق دقائق المرسوم في انتخابات ٢٠٠٩ التشريعية. وقفت تلك الحوارات على الإمكانات المتاحة لدى البلديات والقائمقاميات لتحويل النص إلى واقع، خاصة على صعيد التجهيز الهندسي وإمكانات وصول الأشخاص المعوقين إلى أقلام الاقتراع والاقتراع بسرية واستقلالية من دون التأثير على توجهاتهم وآرائهم، مع طرح أنه "لا إمكانية متوفرة اليوم للمعالجة كليا على صعيد التجهيز الهندسي في انتخابات ٢٠٠٩"، على أن تؤخذ هذه الانتخابات برمتها كتنجربة يمكن أن يستفاد منها مباشرة بعد الانتهاء منها خضيراً للانتخابات البلدية والاختيارية عام ٢٠١٠، كما تم طرح إمكانية "اعتماد مركز انتخابي واحد للذكور والإناث معاً، ما يؤمن للناخب المعوق البيئة اللازمة

ما يؤمن أرضية معلوماتية لمعرفة كثافة الأشخاص المعوقين وتوجيه البدائل إلى المراكز الأكثر كثافة.

- اقتراح بتقديم الجمعيات لمندوبين في كل مركز انتخابي لمساعدة الناخب المعوق.
- المطلوب تأهيل المدارس رسمية كانت أم خاصة لا للموسم الانتخابي فحسب بل لكل الأوقات. ويطلب لذلك المساعدة من قبل الأهالي عبر الدعم المالي، والإشراف من قبل المهندسين لا غير.

ثانياً: الحقوق

السياسية للأشخاص المعوقين

تعود "حملة حقّي" المستمرة، للتأكيد على تفعيل دور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية، وتسهيل مشاركتهم في الانتخابات، وإخراج الأشخاص المعوقين من حالة التهميش التي تسبب على مشاركتهم في الحياة السياسية، فتتسبب المعوقات الهندسية، وغياب الوسائل البديلة للمشاركة في الانتخابات، والأفكار المسبقة والنظرة الدونية تجاه الأشخاص المعوقين بعملية التهميش.

للمساعدة عبر عائلته". وبالنسبة للبدائل في حال عدم إمكانية توفير الوصول المستقل إلى المركز طرح "تطوع الكشافة والدفاع المدني في المناطق عبر ثقافة انتخابية تساعد الأشخاص المعوقين في الانتخاب المستقل". جدر الإشارة إلى أن اقتراح تخصيص الطابق الأول والأرضي للأشخاص المعوقين، أو تمديد الوقت، أو تحديد وقت معين للأشخاص المعوقين لا يناعهم فيه أحد، قد جوبه بمعارضة من المشاركين المعوقين أنفسهم تأكيداً على عملية الدمج.

أما الخطوات الموضوعية التي خلص إليها النقاش المدني خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٩، فتلخص بالنالي:

- اعتماد الأولويات في ظل عدم إمكانية التطبيق الكامل.
- اللجوء إلى أماكن بديلة لا تحتاج تجهيزاً هندسياً في دوائر بيروت الانتخابية تصلح كمراكز، و/ أو إمكانية تجهيزها مرحلياً، كمقر الأونيسكو وقاعة البيال للمعارض أو ملاعب المدارس المسقوفة حيث يمكن أن تتوفر قواطع لازمة لعدة أقلام ومراكز.
- طلب إحصاء عدد الناخبين المعوقين المشاركين في كل دائرة انتخابية.



إيماناً من اتحاد المقعدين اللبنانيين، وكافة الجمعيات المطلوبة المؤازرة للحملة، بأن المشاركة في الانتخابات النيابية حق من حقوق المواطنين جميعاً، وأن المشاركة، كذلك، واجب على المواطنين كي يتمكنوا من إيصال ممثليهم إلى المؤسسة التشريعية، وكي يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم، تم تنظيم حملة "حقي" لتفعيل دور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية كقوة ضاغطة ولإبراز قضاياهم من خلال الانتخابات. فانطلقت حملة حقي على الأسس التالية:

- من حق الشخص المعوق المشاركة في الحياة السياسية على مختلف الصعد، والانتخابات النيابية والبلدية من محطات العمل السياسي ومن حق المواطنين جميعاً، ومن ضمنهم هذه الفئة، المشاركة في هذه المحطة ترشحاً وتصويتاً.
- إيمان الحملة بأن النائب يمثل كل الناس وعليه أن يحمل قضاياهم ويعمل من أجل تأمين حقوقهم، لذا لقد عملت حملة "حقي" مع الأحزاب المختلفة وجميع المرشحين إلى الانتخابات النيابية لشرح حقوق الأشخاص المعوقين المدنية والسياسية ولطالبتهم بحمل قضاياهم إلى المجلس النيابي. ومن هنا دعمت حق الشخص المعوق على أساس أنه مواطن وليس على أساس الإعاقة. هذا يعني دعمها حق الشخص المعوق بالاندماج في الحياة السياسية من عمل حزبي وحقوقى وأن يترشح إلى المؤسسات العامة مثل مجلس النواب من ضمن المجموعات السياسية الموجودة في المجتمع.

- إن الأشخاص المعوقين هم بالدرجة الأولى مواطنون تهمهم القضايا العامة، لذا تأتي مشاركتهم في الحياة السياسية لتعبر عن اهتمامهم بالقضايا العامة. وإذا تم ترشح أحد الأشخاص المعوقين إلى المجلس النيابي أو أي مؤسسة سياسية أو اجتماعية أخرى، يحمل هذا الشخص قضايا كل الناس وليس قضايا الإعاقة فقط. ويجب أن يتم ترشحه وانتخابه على أساس القناعات السياسية والقناعة بكفاءته. كما تطالب الحملة بأن يحمل النواب جميعاً قضايا الإعاقة كقضايا حقوق إنسان، كما يجب على المرشح المعوق أن يحمل القضايا العامة إلى جانب قضايا الإعاقة.

- إن الحملة تدعم حق الشخص المعوق بالترشح مهما اختلفت انتماءاته السياسية، لكنها لا تدعم حملته الانتخابية. فالجمعية المنظمة للحملة، هي جمعية حقوقية تعمل على برامج حقوقية، وليس على دعم جهات سياسية معينة.

بالإضافة إلى فئة الأشخاص المعوقين الذين يمثلون ١٠ بالمئة من تعداد السكان وفق إحصاءات المنظمات المدنية، المحلية والدولية، إذ لا يمكننا أن نغفل الإعاقات المستجدة والمؤقتة لدى الناخبين نتيجة حادث ما أو طارئ إبان فترة الاقتراع، وبالتالي لا يخفى أن ما ورد في هذا الملحق من معايير دامية لم يتوافر خلال عملية الاقتراع في حزيران ٢٠٠٩، لكن ذلك لم يمنع من إيجاد بدائل مؤقتة قد تشترك هذه الفئة بالعملية الانتخابية، على أن يتم اعتمادها كمعايير مع ما يمكن إضافته عليها في الانتخابات البلدية والاختيارية العام القادم، انطلاقاً من ضرورة تسهيل عملية الاقتراع وفسح المجال أمام كل مواطن لممارسة هذا الحق الدستوري والقانوني، من دون عزل أو تهميش وإبعاد قسري أو عمدي، تجهيز وتكييف مراكز الاقتراع ليتمكن من الوصول باستقلالية، والإدلاء بصوته مهما كانت حاجاته الإضافية، كذلك انطلاقاً من أنه من حق أي شخص لديه حاجة إضافية من يحتاج إلى مساعد، اختيار الشخص الذي يريده لمساعدته في العملية الانتخابية، من دون التأثير على رأيه وتوجهه.

ثالثاً: المعايير الدامجة لاقتراع الأشخاص المعوقين

الإعاقة الحركية

- تجهيز موقف السيارات في مركز الاقتراع.

بناءً على المبادئ التي سبق ذكرها وضعت حملة "حقي" نصب عينيها هدفاً عاماً هو "إبراز قضايا الأشخاص المعوقين وحقوقهم من خلال الانتخابات النيابية". أما الأهداف الخاصة، فهي:

- ١- تعزيز وعي الأشخاص المعوقين بحقوقهم في المشاركة والترشح في الانتخابات.
- ٢- تعزيز وعي المجتمع بحقوق الأشخاص المعوقين في العملية الانتخابية.
- ٣- بناء قدرات الفئات المعنية بالانتخابات كي يتمكن الأشخاص المعوقون من ممارسة حقوقهم الانتخابية.
- ٤- تمكين الأشخاص المعوقين من المشاركة في العملية الانتخابية.
- ٥- تبني المرشحين إلى الانتخابات النيابية مطالب الأشخاص المعوقين على كل الصعد.
- ٦- إشراك الإعلام في تحقيق أهداف المشروع.

فيما يتعلق بعملية الاقتراع، وهي مرحلة بالغة الأهمية في تكريس هذه الحقوق ترى الحملة أن توفير بيئة دامجة ومجهزة بمعايير هندسية دامجة تسمح للجميع بالتنقل والوصول وممارسة نشاطاتهم بشكل مستقل ينفي صفة الحاجة الإضافية للأشخاص المعوقين. من هنا تأتي أهمية التجهيز الهندسي للبيئة المكانية التي يستفيد منها الجميع والتي يحتاجها المسنون أثناء تنقلهم، والأمهات اللواتي ينقلن أطفالهن في عربات، كما أنه لدى عدد كبير من المواطنين اللبنانيين حاجات خاصة،



- تسهيل وصوله إلى قلم الاقتراع.
- في حال عدم وجود إشارات وصور مناسبة، مساعدته للوصول إلى قلم الاقتراع.
- ضرورة تواجد مساعد اجتماعي من الجمعيات الحقوقية المعنية بقضايا الإعاقة داخل مركز الاقتراع، للمساعدة إن اقتضى الأمر.
- مراعاة استعمال حروف مكبرة، أو صور، أو إشارات مبسطة، في لوحات الشطب تمكن الشخص المعوق ذهنياً من قراءة اسمه عليها بنفسه.
- تأهيل، وتدريب، وتهيئة رؤساء الأقسام ومساعدتهم للتعامل الجيد والصحيح مع الشخص المعوق ذهنياً، ويندرج في إطار ذلك التكلم معه ببطء وبصوت خافت، والاستعانة بمندوبين من الجمعيات أو المؤسسات أو بالأشخاص المرافقين له، من الذين يجيدون التعامل معه لتسهيل عملية التواصل.
- استعمال لوحات وبيانات مصورة تربط بين المرشح واسمه يتم توفيرها في الغرفة العازلة.
- السماح للشخص المعوق ذهنياً باختيار مساعده بنفسه.
- مساعدة المقترع المعوق ذهنياً في الخروج من المركز بعد اقتراعه.

رابعاً: حملة حقّي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

أطلق اتحاد المقعدين اللبنانيين صيف ٢٠٠٨، نشاطات وخرجات ضاغطة في سياق العمل ضمن المرحلة الثالثة من حملة "حقّي" كما عمل داخلياً بشكل نشيط ومركز على إنجاز كامل برامجه التحضيرية، الميدانية، اللوجستية، التدريبية، والتنظيمية استعداداً لإطلاق هذه المرحلة من الحملة.

أ. على الصعيد الحكومي مع وزارة الداخلية والبلديات

١. دعمت الوزارة الاتحاد في إطلاق تحركه باتجاه تفعيل الحملة الوطنية لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، من خلال رعايتها ومشاركتها في ورشة عمل بعنوان "مناقشة الإطار التطبيقي لتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين في انتخابات ٢٠٠٩".
٢. نظمها اتحاد المقعدين في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، بهدف إصدار أول تطبيق عملي في إطار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، عرض فيها الوزير زياد بارود مسودة

- إلكترونياً وبحرف مكبر).
- وضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة لمساعدة الشخص المعوق بصرياً في الانتقال من مكان إقامته إلى مراكز الاقتراع.
- في حال تم اعتماد لأئحة رسمية موحدة للمرشحين، يجب العمل على توفيرها بطريقة مكيفة نافرة.
- تكليف شخص من اللجنة المسؤولة في القلم مساعدة المعوق بصرياً في إتمام العملية الانتخابية إذا أراد ذلك.
- السماح للشخص المعوق بصرياً بالاستعانة بمن يريد لإتمام عملية اقتراعه.
- مساعدة الشخص المعوق بصرياً على العودة من قلم الاقتراع إلى مكان سكنه بعد انتهاء العملية.

الإعاقة السمعية

- الصمم هو أحد أنواع الإعاقات تتمثل بصعوبة التواصل مع الأحداث والأشخاص بلغة الكلام، والأمر لا يتعلق أبداً بعدم الفهم، أما عن المعايير الدامجة:
- وضع إشارات توجه الأشخاص الأصم إلى أماكن الاقتراع.
- وضع يافطات توضح كيفية وآلية الانتخابات بخط واضح، وبصور توضيحية ملائمة.
- تأهيل، وتدريب، وتهيئة رؤساء الأقسام ومساعدتهم للتعامل الجيد والصحيح مع الشخص الأصم، ويندرج في إطار ذلك التكلم مع الشخص الأصم ببطء وبصوت خافت، والاستعانة بمندوبين من الجمعيات أو المؤسسات أو بالأشخاص المرافقين له والذين يجيدون التعامل مع الصم لتسهيل عملية التواصل.
- الاستعانة باللغة المؤشرة لتوضيح فكرة ما، أو لفظ ما، أو معالجة موقف ما.
- السماح للمقترع الأصم بالاستعانة بمن يراه مناسباً من الأشخاص لإتمام عملية الاقتراع، إن احتاج ذلك.
- وضع كتيبات لشرح البرامج الانتخابية بالإضافة لعرض أسماء المرشحين بخط كبير وواضح.
- ضرورة وجود دليل مطبوع مع إمكانية أن يكون مقروءاً لمساعدة الأشخاص الصم على معرفة القواعد الإجرائية لإتمام عملية الاقتراع.

الإعاقة الذهنية

- تأمين إشارات وصور إرشادية مناسبة لحاجات الشخص المعوق ذهنياً

- تخصيص الموقف الأقرب إلى مدخل مركز الاقتراع للأشخاص المعوقين مع وضع إشارة الإعاقة على الموقف المخصص.
- تأمين مساعدة الشخص المعوق حركياً، إن احتاج ذلك، للانتقال من السيارة.
- توفير مداخيل بمعايير نموذجية، تبدأ بإشارات توضيحية انطلاقاً من الموقف للوصول إلى المدخل.
- إزالة كافة العوائق الهندسية من المدخل إلى المدخل، وتزويد المدخل بمنحدر ملائم مزود بدرابزين.
- تزويد الممرات أيضاً بإشارات واضحة، كأسهم وأرقام القيد بشكل كبير على مدخل كل قلم اقتراع.
- ترك مساحة قطرها ١٥٠ اسم بين طاولة الاقتراع وأثاث الغرفة كي يتمكن الشخص الذي يستعمل كرسيًا متحركاً من التنقل بسهولة.
- عدم تعدي ارتفاع الطاولة مع صندوق الاقتراع ١٢٠ سم، أخذين بعين الاعتبار استخدام طاولة مفتوحة من الجانبين بحيث يمكن للكرسي المتحرك الدخول تحتها.
- ترك مساحة بين صندوق الاقتراع والغرفة العازلة ٩٠ إلى ١٠٠ اسم وذلك لتسهيل إمكانية وصول الشخص إلى الغرفة العازلة.
- أن تكون الغرفة العازلة على نفس المستوى مع أرض الغرفة، دون وجود عتبات.
- أن تكون المساحة بين الباب في الغرفة العازلة والطاولة المفتوحة من الجانبين ٩٠ إلى ١٠٠ اسم.
- توفير طاولة داخل الغرفة العازلة مفتوحة من الجانبين، يزيد ارتفاعها عن الـ ٨٠ سم، لتسهيل دخول الكرسي المدولب بهدف مساعدته في حال أراد إضافة أسماء أو شطب بعضها.

الإعاقة البصرية

- المعوقون بصرياً هم الأشخاص الذين لديهم صعوبات بصرية تمنع قيامهم بوظائف حياتية معينة تعتمد على البصر وتشمل عبارة المعوق بصرياً المكفوفين كلياً وضعاف البصر. أمّا المكفوفون، فهم الذين لا يبصرون إطلاقاً أو الذين لديهم إمكانية إبصار محدودة جداً، ضعفاء البصر أغلبهم يعتمد على بصره بشكل متفاوت بعدد من الأنشطة أو بنسبة من الأنشطة، فحالات ضعف البصر متنوعة كثيراً، أما عن المعايير الدامجة:
- توفير معلومات كافية عن المرشحين بطريقة مكيفة (بطريقة برايل،



المرسوم لقانون الانتخاب، وحضرها ممثلون عن وزارات الداخلية، الأشغال العامة والنقل، المالية، التربية والتعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، والمحافظات الست، بالإضافة إلى ممثلي برامج الأمم المتحدة، والمنظمات المدنية والأهلية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

٢. أصدرت وزارة الداخلية عدداً من التعاميم والتصاريح الرسمية سهلت للائحة عملية إجراء مسح ميداني شامل لمراكز الاقتراع في لبنان حدد من خلالها الاتحاد الواقع الهندسي ومدى جهوزية هذه المراكز لاستقبال الأشخاص المعوقين. واستكملت هذه الخطوة بتسهيل حرك الاتحاد خلال تنفيذ عملية المسح الميداني من خلال المتابعة الدورية معه لمستجدات المسح وزودته بشكل دوري بـ ١٥٠٠ مركز اقتراع التي كانت تحت تداعاً في المحافظات.

٣. أصدرت الوزارة تعاميم موجهة للمحافظين والقائمين والمختارين في المحافظات لأخذ العلم والتدابير اللازمة من أجل تسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات.

٤. عملت وزارة الداخلية وبالتعاون مع اتحاد المقعدين اللبنانيين على إصدار مرسوم تطبيقي رقم ٢٢١٤ بناء على القانون رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٩ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، لاسيما المادة ٩٨ منه، وبناء على القانون رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ وتعديلاته، لاسيما المادتين ٩١ و ٩٢ منه، وهذا المرسوم يعد الأول من نوعه في مسار تطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٥.

٥. تعاونت ونسقت الوزارة مع الاتحاد خلال الفترة التي عملت فيها على التحضير لإجراء الانتخابات، في موضوع كيفية تسهيل مشاركة الناخبين المعوقين، ما أدى إلى اعتمادها مقاييس ملائمة ومكيفة لغرف العازل التي صممتها، والتي تم توزيعها على كافة مراكز الاقتراع في لبنان.

٦. شاركت الوزارة اتحاد المقعدين اللبنانيين في إعداد الباب الخاص بعملية اقتراع الأشخاص المعوقين من الدليل التوجيهي الذي أصدرته حول عمليات الاقتراع، وكان الاتحاد قد أضاف إلى هذا الدليل مواد توجيهية خاصة برؤساء الأقسام لتسهيل عملية التعااطي مع الأشخاص المعوقين داخل غرف الاقتراع خلال العمليات الانتخابية، وضمنه شعار حملة "حقي" على غلاف الدليل.

٧. أتاحَت الوزارة فرصة للائحة لتدريب مجموعة من مدربي رؤساء الأقسام الذين تم اعتمادهم، وقدم الاتحاد تدريبه حول الإطار القانوني لاقتراع الأشخاص المعوقين، أنواع الإعاقة والمعايير الدامجة لاقتراع الأشخاص

المعوقين، وآليات اقتراعهم.

٨. بادرت وزارة الداخلية إلى تبني عملية تجهيز هندسي لـ ١٨ مركز اقتراع تم اختيارها وفق نتائج المسح الميداني، لتقديم نماذج للمراكز المجهزة، ولتسهيل وتشجيع مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات، وكلفت الوزارة اتحاد المقعدين تنفيذ هذا التجهيز الذي أجهره بدوره خلال فترة قصيرة لم تتجاوز أسبوعاً.

٩. سهلت الوزارة للائحة مراقبته العملية الانتخابية حركة دخوله إلى مراكز الاقتراع يوم الانتخابات من خلال منحه وبصفة خاصة إحدى عشرة (١١) تصريح بصفة "زائر".

١٠. زودت وزارة الداخلية الاتحاد وقبيل الانتخابات بيومين بـ ١٠٠٠ نسخة من الدليل الشامل للانتخابات.

مع وزارة التربية والتعليم العالي

١. كان التواصل مع وزارة التربية والتعليم العالي محدوداً، واقتصر على متابعة بعض الأمور الإدارية، وعلى ملاحقة نشر تعاميم تسهيل إجراء المسح الميداني داخل قطاعاتها التعليمية.

٢. تم لقاء بين الاتحاد ووزيرة التربية بخصوص موضوع تسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات من منطلق الإفادة المشتركة ما بين إمكانية التجهيز وموضوع الدمج التربوي في حال حقق تجهيز مراكز الاقتراع التي هي بمعظمها مدارس رسمية وخاصة.

ب. في القوانين والمناصرة

تضمن القانون حقوق الأشخاص المعوقين

١. استطاع الاتحاد تشكيل قوة مناصرة داعمة، من داخل وخارج التحالف، ساهمت في تحويل فرصة إدراج تسهيل اقتراع الناخبين المعوقين إلى استحقاق مهم على مسودة الإصلاحات الانتخابية، ومن ثم تم إدراجها بشكل نهائي ضمن القانون في مادتين أساسيتين نصتا على مشاركة الأشخاص المعوقين في كافة العمليات الانتخابية في لبنان، والأخذ بالاعتبار عند تنظيم العمليات الانتخابية تسهيل هذه المشاركة.

٢. استكمل الاتحاد تواصله مع الجمعيات المدنية، وأقام تعاوناً وثيقاً مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في أكثر من اتجاه ضمن موضوع

الانتخابات، وتعاون معها في مجالات التدريب والمراقبة، وعلى المواد التدريبية الخاصة بمعايير الإعاقة، وكان للائحة مساهمة في تدريب المراقبين وبمضمون استمارة المراقبة لرصد المخالفات التي اعتمدتها فرق التحالف أثناء الانتخابات.

٣. أثمر التعاون المدني خلال الفترة التحضيرية في جانب رصد ومراقبة الخروق والمخالفات الإعلامية والإعلانية والبيانات الصحفية المتعلقة بالمرشحين والتيارات السياسية قبيل إجراء الانتخابات، وساهم الاتحاد بتقديم ثلاث مكاتب من مراكزه كإعارة للتحالف استخدمها خلال الفترة التحضيرية، وأثناء الانتخابات في استقطاب المتطوعين وورش التدريب وإدارة عملية المراقبة في منطقتي الجنوب والبقاع.

٤. نظم الاتحاد عدداً من الورش التدريبية المتخصصة بإعداد المراقبين نفذتها "لاي" بطلب من الاتحاد، تناولت أهمية الإصلاح والقوانين الانتخابية وآليات المراقبة والرصد والتوثيق، أفاد من هذه الورش عدد كبير من أعضاء وأصدقاء الاتحاد، وعمل التحالف في ختام المرحلة التدريبية على إشراك متدربي الاتحاد معه في يوم تدريبي طويل كمناسبة نفذته في حديقة الصنائع انضم إليه كل المراقبين.

٥. يوم إجراء الانتخابات، شارك ستة وعشرون متطوعاً من حملة حقي في عملية المراقبة مع "لاي" بصفة مراقبين ثابتين في أقلام الاقتراع.

ج. على صعيد الدراسات والتجهيز

اتبعت حملة حقي منهج الدراسات والمسوح والإحصاءات العلمية المعتمدة في كافة حملات اتحاد المقعدين اللبنانيين وبرامجه المطلوبة والحقوقية، فعمدت في صيف العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، إلى إجراء مسح ميداني شامل لمراكز الاقتراع في لبنان والتي بلغت ١٧٤٣ مركزاً، وجاءت النتائج بناء على المعايير الهندسية الستة المحددة في بناء المسح لتظهر بان نسبة ٩٪ من هذه المراكز نالت تصنيف صفر (١٥٩) مركزاً من مدى أهليتها، ونالت المجموعة الثانية علامة واحد وكانت تشكل ٣٢٪ (٥٥٦) مركزاً، والمجموعة الثالثة نالت علامة ٢ وشكلت نسبة ٤٥٪ (٧٨٠) مركزاً، والمجموعة الرابعة والتي شكلت نسبة ١٢٪ من المراكز فقد نالت علامة ٣ (٢١٢) مركزاً، والمجموعة الخامسة وهي تشكل نسبة واحد بالمائة (٢١) مركزاً نالت علامة ٤، أما المجموعة السادسة شكلت صفر ٪ (٧) مراكز ونالت علامة ٥، والمجموعة الأخيرة والتي توافرت



فيها كامل مواصفات التجهيز (المعايير الستة) وهي مجهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين فنالت علامة ٦، كانت قليلة جداً حيث لم تتجاوز عددها الستة مراكز وشكلت نسبة صفر بالمئة.

١. أدى هذا الاستطلاع إلى معرفة النتائج الدقيقة حول مدى جهوزية مراكز الاقتراع لاستقبال الأشخاص المعوقين. وتكامل مع ملف الحقوق السياسية فبات باستطاعة الحملة العمل على تحديد الحاجات والمتطلبات الفنية والتقنية في بناء الخطة الإستراتيجية المستقبلية في مسار عملها على إعادة تجهيز وتكثيف المراكز الانتخابية في لبنان. كما تساعد هذه المعلومات في تقديم المقترحات والبدايات ضمن ملف الحملة الوطنية المطلوبة المقبلة للضغط من أجل مراكز انتخابية سهلة الوصول أمام جميع المواطنين.

٢. شكلت نتائج المسح الميداني مادة علمية وتوعوية وإرشادية صبت أولاً في توجيه الأشخاص المعوقين إلى أماكن انتشار المراكز الانتخابية. ومكنتهم من الاطلاع على الواقع الهندسي لمراكز الاقتراع. ومن النفاذ إلى معلومات وتفاصيل متعلقة بهذه المراكز. من خلال توافر هذه المعلومات على الانترنت وفي الكتيبات الصادرة.

٣. عمدت حملة حقّي إلى إعداد خمس دراسات هندسية نموذجية ضمنها كافة معايير التكيف والتجهيز على خمس مدارس رسمية معتمدة كمراكز انتخابية. انتقتها في خمس مدن لبنانية. بهدف إبرازها وتقديمها كنماذج نوعية تؤكد مدى إمكانية إعادة تكثيف وتجهيز المراكز.

خامساً: نتائج مرحلية في انتظار انتخابات ٢٠١٣

١. تعزيز التعاون مع وزارة الداخلية والبلديات والقطاع الرسمي المعني بالقضايا بشكل لم يسبق له نظير.

٢. إدراج الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في قانون الانتخابات ٢٠٠٨/٢٥. ربطا بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠.

٣. صدور المرسوم التطبيقي رقم ٢٢١٤ لقانون ٢٠٠٨/٢٥. المادتين ٩١ و٩٢ حول تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين.

٤. صدور عدد كبير من التعاميم عن وزارة الداخلية والبلديات بما يخص تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين. وصدور أذونات عن وزارة التربية والتعليم العالي بما يخص تسهيل عملية المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع.

٥. تعزيز الحقوق السياسية كجزء لا يتجزأ من أجندة المجتمع المدني اللبناني في الائتلافات والمنتديات المحلية. وبث التجربة عربياً.

٦. إنجاز مسح ميداني شامل لمراكز الاقتراع في لبنان ما يكمل ملف الحملة العلمي المطلوب للمراحل المقبلة.

٧. صدور نتائج المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع ووضعها بتناول المعنيين والأشخاص المعوقين والعموم. (ورقياً، وإلكترونياً).

٨. إعداد خمس دراسات هندسية نموذجية لخمسة أماكن في مناطق مختلفة من لبنان مجهزة ومكيفة وفق المعايير الدامجة. تصلح أن تتخذ كنماذج للتجهيز.

٩. تجربة تجهيز ١٨ مركز اقتراع. تجهيزاً مؤقتاً بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات في وقت قياسي. كنماذج يمكن أن تعتمد.

١٠. تعزيز وعي موظفي وزارة الداخلية والبلديات. الوزارات المعنية، القائمقامين، المجالس البلدية، المجتمع المدني والأهلي تجاه الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين عبر ورش عمل وندوات وطاولات مستديرة ونشرات توعوية.

١١. تعزيز وعي المواطنين تجاه قضايا الإعاقة وفق النموذج الاجتماعي. وحق الشخص المعوق بالترشح والاقتراع كسواه من المواطنين غير المعوقين.

١٢. إنتاج مواد توعوية شاملة بما يخص الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين. في كتيبات خاصة. وفي الصحافة العامة؛ كذلك إعلانات توعوية منفردة لكافة

المواطنين. ١٣. إدراج الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في المواد التدريبية والتوجيهية الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات كجزء لا يتجزأ منها. وكذا العمل المباشر مع الوزارة على تدريب المدربين.

١٤. تعزيز وعي الأشخاص المعوقين بمواطنيتهم. وإشراك عدد منهم في تدريبات مكثفة لفهم العملية الانتخابية، أهميتها، دورهم فيها كمواطنين. دورهم كمراقبين. تعريفهم بحقوقهم المشروعة، وممارستهم لهذه الحقوق مراقبة واقتراعاً.

١٥. إعداد مدربين متمرسين في مواضيع المواطنة، الحقوق السياسية، مراقبة الانتخابات، رصد الانتهاكات.

١٦. تعزيز مشاركة الأشخاص المعوقين في عملية الاقتراع في كافة مراكز انتشار الحملة. وعبر الإعلام، وعبر الفرق الميدانية والجوالة.

١٧. رصد المرشحين والنواب والمتنفذين في مراكز الاقتراع بغية إلزامهم بتطبيق القوانين ذات الصلة، لاسيما القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ وتوقيع بعضهم على ذلك الالتزام.

١٨. مراقبة العملية الانتخابية، أيام الانتخاب. نشر المراقبين المتطوعين المدربين من معوقين وغير معوقين. ورصد الانتهاكات الحاصلة بحق الأشخاص المعوقين.

١٩. إصدار نتائج الرصد الميداني يوم الاقتراع. داخلياً بشكل موثق وكذا في الصحافة العامة. خضيراً لتابعة ملف الحقوق السياسية حتى تطبيق كافة مطالب الحملة في الانتخابات.

«الداخلية» و«ائتلاف الجمعيات» نحو انتخابات دامجة «حقي» في مشروع قانون الانتخابات للعام ٢٠١٣

بعد اختتام وزارة الداخلية والبلديات الحلقة الأولى من سلسلة ورش العمل التي نظمتها صيف وخريف العام الحالي في سياق وضع قانون انتخابي جديد في بيروت، تناولت فيه مجمل المطالب الإصلاحية للمجتمع المدني اللبناني والناشطين الحقوقيين بتفاعل مباشر مع وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، ضمّن «ائتلاف جمعيات الأشخاص المعوقين» مطالبه التي تضمنت رؤيته لانتخابات دامجة.

وكان مثلو «الائتلاف» قد اجتمعوا في الثلاثين من ايلول الماضي، وضم الاجتماع إلى «اتحاد المقعدين اللبنانيين» كلا من «جمعية الشبيبة للمكفوفين»، «مؤسسة الجرحى» «مجمع نبيه بري لتأهيل المعوقين»، «مؤسسة الأب روبير للأحداث الصم»، «الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية»، «مركز الشبيبة للتوعية والإرشاد»، «مؤسسة الإمام الهادي للإعاقة السمعية والبصرية»، «جمعية أولياء الصم في لبنان»، في ورشة عمل موسعة في بيروت عملت على صياغة تلك المقترحات، ثم نقحوها في السابع من تشرين الأول الماضي بعد مراسلات بينهم، لتحملها الزميلة سيلفانا اللقيس إلى الورشة الختامية للوزارة، في الثامن من الشهر نفسه.

وتناولت جلسة الورشة «أهلية الترشح والاقتراع»، وشارك فيها عدد من المختصين لتناقش اقتراح العسكريين والأشخاص المعوقين.

ولخصت اللقيس للاقتراحات المشتركة المتعلقة بالإعاقات الأربع (حركية، سمعية، ذهنية وبصرية)، بدءاً بـ «توعية كل الأشخاص الذين لهم علاقة بتنظيم العملية الانتخابية على كافة الاحتمالات المتعلقة بعملهم أثناء الانتخابات وتعاملهم مع كل إعاقة على حدة بما يكفل اتمام الناخب المعوق لعملية اقتراعه باستقلالية، توعية الرأي العام والناخبين والإعلام في لبنان عامة حول الحقوق السياسية للشخص المعوق، واعتماد اللوائح المعدة مسبقاً للمرشحين وتكييفها بما يضمن مشاركة الجميع في عملية الاقتراع». ذلك بالإضافة إلى اعتماد الطوابق الأرضية من الأبنية (مراكز الاقتراع) كأفلام انتخابية، واستخدام المساحات المفتوحة لذلك (ملعب المدارس، قاعات المعارض)، والتأكيد على حق الشخص المعوق باختيار المساعد الذي يراه مناسباً لإتمام عملية اقتراعه.

أما الاقتراحات المتعلقة بكل إعاقة على حدة فبدأت مع الإعاقة البصرية، التي تقتضي «توفير كافة المستندات التي تعرف بالعملية الانتخابية، بطريقة ملائمة للأشخاص المكفوفين (برابل)، سمعية، كاسيت، قرص مدمج، أو ورقية مكبرة للأشخاص ضعاف البصر)، وتكليف أشخاص من قبل الوزارة المعنية، وبشكل رسمي، لمرافقة الشخص المكفوف داخل مركز الاقتراع، من أجل إتمام عملية الاقتراع مع مراعاة رأي الشخص المكفوف بقبول أو عدم قبول المساعدة».

وفيما يتعلق بالإعاقة السمعية تضمنت الاقتراحات «تعميم الصور المتضمنة للعبارات الشائعة والمستعملة في عملية الاقتراع باللغة المؤثرة، بما يضمن سهولة التواصل بين المقترع الأصم ورئيس القلم ومساعديه، وأن تتم عملة الاقتراع باستقلالية، وتضمين اللوائح الموحدة والمعدة مسبقاً للمرشحين صورة الشخص المرشح بجانب اسمه ورمز الكتلة، الحزب أو الجهة المرشحه له في الانتخابات».

وركزت الاقتراحات المتعلقة بالإعاقة الذهنية على «تضمين اللوائح المسبقة صوراً ورموزاً مبسطة ليتمكن الشخص المعوق ذهنياً من تمييز المرشح الذي يرغب بالتصويت له، وترميز صندوق الاقتراع أو ترقيمه بما يضمن استقلالية المقترع ذهنياً بتمييز صندوق الانتخابات البلدية عن الاختيارية مثلاً». بالإضافة «ضمان وجود اضاءة كافية داخل المعزل، والسماح للشخص المعوق ذهنياً باختيار الشخص الذي يراه مناسباً لمساعدته في إتمام عملية اقتراعه، والسماح للمساعد بدخول مركز وقلم الاقتراع وإتمام دوره كمساعد».

وتضمنت الاقتراحات المتعلقة بالإعاقة الحركية «تنفيذ كافة بنود المرسوم ٢٢١٤/٢٠٠٩، المتعلق بتنفيذ المادتين ٩١ و٩٢ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨/٢٥ بما فيها اعتماد مراكز اقتراع مؤهلة تسمح للشخص المعوق ممارسة حقه باستقلالية تامة».

اتحاد المقعدين اللبنانيين